إسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية والاقتصادية لهيكل سوق العمالة ومقارنتها بمستويات التعليم الأخرى بدولة البحرين

الدكتور / علي علي عبد ربه
أستاذ مشارك - كلية التربية
بجامعتى: عين شمس، والبحرين

المقدمة:

يتسم التعليم الجامعى عن غيره من مراحل التعليم النظامى بمجموعة من الخصائص والسمات تجعله موضع الاعتبار سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو المجتمعات، على حد سواء، وهذه الخصائص والسمات تضع التعليم الجامعى موضع الميزان عند وضع فلسفته ورسم سياساته وتنفيذ خططه واستراتيجياته، أو التفكير فى استثمار الموارد المالية فيه على المدى القصير، أو المتوسط أو الطويل.

فالتعليم الجامعى، يأتى على قمة الهرم والسلم التعليمى النظامى، ليتخذ منه سبيلاً للحصول به على مركز ودرجة ووظيفة مرموقة . وهو كذلك وسيلة للحصول به على دخل وعائد اقتصادى أعلى وأكثر ـ فى المتوسط ـ إذا ما قورن بمراحل التعليم الأخرى وفضلاً عن ذلك كله، يحتل خريجو التعليم الجامعى ـ فى المتوسط ـ مكانة ووضعاً اجتماعياً أعلى وأرقى عن نظائرهم من خريجى مراحل التعليم الأخرى الأقل. كل هذه الخصائص والسمات تسبب ارتفاعاً فى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى من قبل الأفراد، وتتزامن معها الضغوط الاجتماعية والشعبية للتوسع فى سياسة القبول بالتعليم الجامعى والعالى، فى أى مجتمع من المجتمعات.

ومن ناحية أخرى، فالتعليم الجامعى يتسم بأنه تعليم متخصص، فهو لا يعد الفرد للمواطنة الاجتماعية فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤهله بمجموعة من الخبرات العلمية والعملية بالغة التخصص ليضطلع بدور ريادى لقيادة مواقع العمل والإنتاج فى شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم يرتبط التعليم الجامعى ويتقيد بعلاقة وثيقة الصلة بالعرض والطلب الاقتصادى وما تتطلبه حاجات الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية من وظائف متاحة فى سوق العمل . وهذه السمة تضع التعليم الجامعى موضع الميزان لتقيد سياسة التوسع فى القبول بالجامعات والمعاهد العليا لحدوث حالة من الاتزان وعدم الاختلال بين حجم المعروض من قوة العمل من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والطلب الاقتصادى لحجم الوظائف وفرص العمل المتاحة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وثمة ملاحظة يجب وضعها نصب العيون، هى أن التعليم الجامعى ليست قطعة من الحلى يتزين بها الأفراد أو عملية عشوائية ترتجل فيها المجتمعات، وإنما هو عمل جاد مكلف، بل باهظ التكاليف بالنسبة للأفراد والمجتمعات فى آن واحد. فالمتعلم يتحمل تكاليف تعليمه من مصروفات تعليمية وتكاليف مالية لثمن الكتب والأدوات التعليمية والمواصلات والملابس.. إلخ، ناهيك عن الوقت والجهد المبذولين فى الاستذكار والتحصيل الدراسى. وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع المعَلِّم، فهو يتحمل تكاليف اجتماعية تتمثل فى المبانى وتأثيثها وتجهيزها بالمعامل والورش التعليمية والملاعب الرياضية، فضلاً عن رواتب أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية من الإداريين والمساعدين فى العملية التعليمية، بالإضافة إلى الإنفاقات الجارية من استهلاك كهرباء ومياه وغاز و... غير ذلك[1] للطالب الواحد من تكاليف اجتماعية فى جمهورية مصر العربية تكافىء فى المتوسط تكلفة ١٠، ٧، ٥، ٣، ٣، ٤ فرص تعليمية من مراحل التعليم النظامى: الابتدائى، والإعدادى والثانوى: العام، الصناعى، والزراعى، التجارى على الترتيب[2] .

وعلى الرغم من أن التكاليف الاجتماعية (Social Costs) للتعليم الجامعى تعد باهظة، إلا أن العائد الاقتصادى على المجتمع (Social Rate of Return) يأتى فى مرتبة متدنية بالنسبة لنظائره من مراحل التعليم الأخرى، كما تؤكده الدراسات العديدة لأكثر من ٤٣ دولة على اختلاف مستوياتها التنموية (أنظر دراسة ساكرابلوس، G,Psachrpulos ، ١٩٨٥)[3] الموضحة بجدول رقم (١) بملحق الجداول بآخر الدراسة الحالية. والتى يمكن منها استخلاص أهم النتائج التالية»:

١ ـ يلاحظ أن العائد الاقتصادى للتعليم الجامعى على مستوى المجتمع أقل وأدنى كثيراً عن نظائره فى مراحل التعليم الأخرى (الابتدائى أو الثانوى).

٢ ـ أما العائد الاقتصادى من التعليم الابتدائى سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أعلى من نظيريه فى التعليم الثانوى أو الجامعى، لجميع الدول على اختلاف مستوياتها المتقدمة (Advacnced Countries) أو النامية (Developing Countries) أو الدول المتطلعة للنمو (Un-Developed Countries).

٣ ـ أما العائد الاقتصادى للتعليم الجامعى (على مستوى الفرد فقط) يشهد معدلات أعلى وأكثر من مراحل التعليم الأخرى لجميع الدول بصفة عامة، وربما يرجع السبب فى ذلك لسعى الفرد لتحقيق مصلحته أولاً ثم تحقيق المنفعة الاجتماعية ثانياً.

٤ ـ والملاحظة التى تستوجب الانتباه، هى أن العائد الاقتصادى الاجتماعى (في الدول المتقدمة فقط) من التعليم الجامعى يتقارب أو يتساوى مع نظيره من التعليم الثانوى. وهذه السمة من تحليل التكلفة - والمنفعة (Cost-Benefit Analysis) تعمل دائماً على ترتيب الانفقات المستثمرة فى التعليم الجامعى ومقارنتها بأولويات الاستثمار فى مراحل التعليم النظامى الأخرى.

ومما سبق فإن صناعة القرارات السياسية (Policy Decision Making) وكذلك اتخاذ القرارات السياسية (Policy Decision Taking) الخاصة بالتعليم الجامعى تتطلب العديد من البحوث والدرسات للأوضاع الراهنة والمستقبيلة لعلاقة التعليم الجامعى من حيث الطلب الاجتماعى والاقتصادى عليه فى ضوء معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتهم بمراحل التعليم الأخرى، أو بمعنى آخر، فإن دراسة إسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية والاقتصادية لهيكل سوق العمالة والتنمية - فى أي مجتمع من المجتمعات - من الأهمية بمكان حتى لا تختل العلاقة بين العرض من مخرجات التعليم الجامعى من خريجين فى سوق العمل وبين الطلب الاقتصادى لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ترتبط بها من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة تتمثل فى انخفاض متوسط الدخل للفرد والمجتمع، وارتفاع سن ونسبة الإعالة على الأسرة والمجتمع، وزيادة وقت فراغ الشباب وما يمثله من فقد وهدر فى الثروة البشرية وما يرتبط به من إحباطات نفسية تهدد الأمن والسلام الاجتماعى لأى مجتمع.

والعلاقة بين التعليم الجامعى وهيكل سوق العمالة فى دولة البحرين، تشير مؤشراتها إلى عدد من المتناقضات من عدم الاتزان: حيث أصبح سوق العمل يرفض بعض الخريجين من التعليم الجامعى للدرجة التى تسمع فيها أصوات تئن من البطالة على صفحات الجرائد، تبحث عن عمل وراغبة فيه وقادرة عليه ومؤهلة له ولا تجده، وفى ذات الوقت تتزايد أعداد الخريجين وأعداد المسجلين بالتعليم الجامعى والعالى، حيث يتزايد حجم الطلاب من ٢٠٥٢ [١] طالب وطالبة مسجلين بالتعليم الجامعى والعالى لعام الدراسى ٨٤/ ١٩٨٥ بالكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية إلى ٤٣٨٠ طالب وطالبة من المسجلين بكليات جامعة البحرين فى العام الدراسى ٨٨/ ١٩٨٩ [٢] بمعدل نمو وزيادة سنوى ٢١٪ ما بين أعوام ٨٥/ ١٩٨٩، ناهيك عن حجم الطلاب المبعوثين، ويرجع السبب فى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى هو زيادة فى حجم السكان بمعدلات عالية تصل ٩ ,٤٪ ما بين آخر تعداد سكانى لعام ١٩٨١ والتعداد السابق له لعام ١٩٧١، ويلاحقهما زيادة فى إجمالى حجم قوة العمل بمقدار ١ ,٢٦٪ (أنظر معدل النمو السنوى (٪) فى السكان وفى القوى العاملة جدول (٦) بالملاحق . وعلى النقيض الآخر، تشير مؤشرات الحسابات القومية للاقتصاد القومى لدولة البحرين إلى ازدهار ونمو الناتج المحلى الإجمالى فى فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات بمعدل نمو موجب يعادل +٩٢ ,١٪ ما بين أعوام (٨١- ١٩٧١) فى حين يشهد الاقتصاد القومى انخفاضا تدريجيا بمعدلات عالية يهبط لأسفل بمعدلات سالبة عالية تصل إلى - ١٤ ,٦٪ ما بين عامى ٨٤/ ١٩٨٧ (أنظر جدول ١٢)، ويرجع السبب فى ذلك إلى انخفاض سعر البترول وانخفاض عوائده الاقتصادية والتى تؤثر سلباً على حجم الاستثمارات الموجه لفتح فرص العمل فى مواقع العمل والإنتاج، ويؤثر سلباً على اختلالات العلاقة بين حجم العرض من مخرجات التعليم الجامعى وحجم فرص العمل من الطلب الاقتصادى على التعليم الجامعى وغير الجامعى، وعلى الرغم من ذلك يوضح المؤشرات الإحصائية إلى وجود عمالة خارجية أجنبية من غير البحرينيين مما يشير إلى وجود عجز فى حجم العمالة. كل هذه المتناقضات من الشواهد والملاحظات الموضوعية من بيانات إحصائية رسمية تستوجب العديد من الدراسات لهيكل سوق العمالة ووضع السياسات والخطط

والاستراتيجيات المستقبلية التى تستوجب إحداث الاتزان بين حجم العرض والطلب الاقتصادى للتعليم الجامعى وغير الجامعى، حتى لا تتفشى مشكلة البطالة المتعلمة بدولة البحرين، وحتى تتجنب آثارها الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع مستقبلاً وعلى مشارف القرن الحادى والعشرين.

مشكلة البحث:

ومن هذه المتناقضات السابقة وغيرها سوف تتحدد مشكلة الدراسة فى محاولة إبراز:

١ ـ أهم معالم الوضع الراهن والمستقبلى لإسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية للهرم السكانى والبنية الاقتصادية لتركيب قوة العمل وهيكل سوق العمالة على أساس من الحالة العملية.

٢ ـ وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة البحرين بصورة كمية إحصائية مقننة.

٣ ـ وحتى تكتمل الصورة، فإن الدراسة الحالية سوف تبرز إسهامات مراحل التعليم النظامى الأخرى فى البنية الاجتماعية والاقتصادية لهيكل سوق العمل.

٤ ـ وتقدم مناظرة ومقارنة بين إسهامات التعليم الجامعى ومراحل التعليم الأخرى.

٥ ـ هذا وسوف تبرز الدراسة الحالية دور المرأة المتعلمة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية للتركيب السكان وهيكل سوق العمالة وموقفها بالنسبة للرجل وأثارها على حجم البطالة مستقبلاً.

٦ ـ كما وتبحث الدراسة أيضاً دور العمالة الأجنبية من غير البحرنيين وعلاقتها بقوة العمل البحرنيين الجنسية.

٧ ـ فضلاً عن ذلك فالدراسة الحالية سوف تحاول تقدير إجمالى حجم البطالة المتوقعة من المتعلمين بالتعليم الجامعى مع مقارنتها بنظائرها من مستويات التعليم الأخرى الموضحة بالدراسة بصورة مقننة ومصنفة على أساس من الجنس والجنسية.

٨ ـ تحاول الدراسة البحث عن العوامل والمسببات المؤدية لذلك.

٩ ـ وفضلاً عن ذلك كله، فإنه نتيجة للمعايشة الفكرية للإدراك فالدراسة الحالية تحاول إبراز العلاقات المتباينة بين متغيرات العرض والطلب الاقتصادى ومتغيرات هيكل سوق العمال.

١٠ ـ كما تحاول الاجتهاد لوضع بدائل من الحلول يمكن تنفيذها كخطوط عمل استراتيجية ليهتدى بها صانعو القرارات السياسية ومتخذيها لوضع سياسات التعليم أو خططه أو عند التفكير فى أولويات استثمار الموارد المالية أو ترشيد الانفاق بين مراحل التعليم أو عند وضع الخطط والسياسات للحد من البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية للحد الأمثل.

أسئلة البحث:

ويمكن بلورة مشكلة البحث السابقة فى التساؤلات البحثية التالية:

١ ـ ما أهم معالم الوضع الراهن لإسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية للتركيب السكانى لدولة البحرين من حيث: (أ) الجنسية (بحرينيون وغير بحرينيون من العرب والأجانب). (ب) الجنس (ذكور وإناث). (ج) فئة السكان فى سن التعليم الجامعى (٢٠ - ٢٤ سنة) وما احتمالات توقعاتها المحتملة مستقبلياً وحتى عام ٢٠٠٠؟.

٢ ـ إلى أى مدى يتباين الوزن النسبى لإسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية لإسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية للهرم السكانى بدولة البحرين مع مستويات التعليم الأخرى من حيث: (أ) الجنس. (ب) الجنسية؟

٣ ـ إلى أي مدى يسهم التعليم الجامعى فى البنية الاقتصادية لهيكل سوق العمل فى دولة البحرين من حيث: (أ) الحالة العملية (عاملين أو عاطلين). (ب) النوع أو الجنس. (ج) الجنسية (بحرينيون وغير بحرينيون)؟ وما علاقة ذلك بإسهامات مستويات التعليم الأخرى؟

٤ ـ ما حجم دور المرأة وموقفها من الرجل فى البنية الاجتماعية والاقتصادية لهيكل سوق العمل من حيث: الحالة العملية والجنسية وأثر ذلك على حجم البطالة المتوقعة مستقبلاً ؟

٥ ـ ما حجم البطالة من قوة العمل فى دولة البحرين على أساس من: (أ) المستوى

التعليمى، (ب) والجنس، (ج) والجنسية ؟ وما علاقتها بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً ؟ وما العوامل والمسببات المؤدية لذلك ؟ .

٦ ـ كيف يمكن العمل على حل الاختلالات والمتناقضات الآتية والمستقبلية الناشئة بين (أ) زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وغير الجامعى بمعدلات عالية؟ (ب) والطلب الاقتصادى لحجم فرص العمل والتى تتزايد بمعدلات صغيرة نسبياً ولا تتوائم مع حجم الخريجين؟ وما هى البدائل والحلول المقترحة كخطوط عمل استراتيجية لتنمية اقتصادية واجتماعية تقضى على مشكلة بطالة المتعلمين بين أجيال المستقبل فى دولة البحرين والدول العربية المشابهة؟

الهدف من الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة فى المقام الأول إلى إبراز أهم معالم الوضع الراهن لإسهامات التعليم الجامعى مع مقارنة مناظرة لمستويات التعليم الأخرى فى البنية الاجتماعية والاقتصادية لهيكل سوق العمالة وعلاقة ذلك بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، كما وتهدف الدراسة إلى إبراز الأوزان النسبية لقوة العمل على أساس من الحالة العملية والجنس والجنسية بصورة كمية إحصائية مقننة مع تقدير حجم البطالة المتعلمة، الكشف عن العوامل والمسببات المؤدية لذلك . مع وضع تصور فكرى لما تمخضت عنه الدراسة كمحاور وخطوط عمل استراتيجية لحل التناقضات بين العلاقة القائمة والمستقبلية للتعليم الجامعى وغير الجامعى وهيكل سوق العمل بهدف الحد من البطالة لأجيال المستقبل فى دولة البحرين والدول العربية المشابهة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة لا تدعى أنها تضع حلاً كافياً وثابتاً لكافة المتناقضات المتعلقة بالتعليم الجامعى وهيكل سوق العمالة، أو تهدف إلى وضع فلسفات وسياسات كاملة تترجم إلى توجهات وخطط قومية يتطلب تنفيذها قرارات سياسية أو عمليات إجرائية إدارية . فتلك هى مهمة صانعى القرارات السياسية والتنفيذية . ولكن غاية ما تصبو إليه هذه الدراسة هو محاولة الوصول إلى درجة عالية من التقييم الحقيقى للاختلالات الناشئة بين ما ينتجه النظام التعليمى من عمالة متعلمة تتزايد يوماً بعد يوم بمعدلات عالية وما ينتجه النظام الاقتصادى من حجم فرص

عمل تتزايد بمعدلات صغيرة لا تتوائم مع حجم العمالة مما يؤدى إلى وجود بطالة فى المستقبل وما تمثله من هدر فى الثروة البشرية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة الجغرافية على دولة البحرين (كدراسة حالة)، كما اقتصرت حدود الدراسة الزمنية على الفترة الزمنية ما بين التعداد السكانى لعام ١٩٥٩ وآخر بيانات إحصائية سكانية للجهاز المركزى للإحصاء منشور فى ديسمبر ١٩٨٩. كما ركزت بصفة خاصة على فترة السبعينيات وهى فترة استقلال دولة البحرين وكذلك فترة الثمانينيات، طبقاً لقيود البيانات الإحصائية الرسمية والمنشورة بدولة البحرين والمعلنة من الجهات الرسمية الحكومية والتى تم الحصول عليها بطريقة رسمية بخطابات موجهه من جامعة البحرين: الجهاز المركزى للإحصاء، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وزارة الداخلية، والجهات الرسمية الأخرى، كما اقتصرت الدراسة على إبراز دور التعليم الجامعى وإسهاماته فى (أ) البنية الاجتماعية للتركيب السكانى، (ب) البنية الاقتصادية لهيكل سوق العمل، (ج) وعلاقة ذلك بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانحدارها مستقبلاً كما اقتصرت الدراسة على براز دور الجنس وموقف المرأة من الرجل وكذلك إبراز أثر الجنسية على هيكل سوق العمالة . فضلاً عن ذلك فإن الدراسة عقدت مقارنة بين إسهامات التعليم الجامعى ومستويات التعليم الأخرى حتى تضع الصورة متكاملة قدر الإمكان للأوزان النسبية والأهمية النسبية لآثار مستويات التعليم وعلاقته بسوق العمل . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة الحالية أبرزت الأوزان النسبية لقوة العمل من حيث الحالة العملية وقدرت حجم البطالة وأوزانها النسبية لمراحل التعليم الأخرى وإبراز دور الجنس والجنسية .

منهج البحث (إجراءاته وعملياته):

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج تحليل النظم (System Analysis Approach) فى النظرة الكلية المتكاملة لإسهامات التعليم فى البنية الاقتصادية والاجتماعية . وكذلك عن منهج علم المستقبليات فى العلوم التربوية (Ni Msirutuf Nocitacude) لاستقراء الوضع الماضى (Induction) لاستنتاج توقعات المستقبل (Deduction)، من خلال

معالجة البيانات المتاحة.

أما من حيث الإجراءات والعمليات فقد اعتمدت الدراسة فى تنبؤاتها المستقبلية على دراسة السلاسل الزمنية (Time Serise Trend) وقدرت متغيراتها المستقبلية ومعدلات التغير من النموذجين الرياضيين بالمعادلتين (١)، (٢) التاليتين:

$$م_{س+ن} = م_{س} (١ + ر)^{ن} \quad (١)$$

$$ر = -١ + هـ^{**} [١/ن (لو م - لو م)] \quad (٢)$$
$$(س + ن) \quad س$$

حيث: س سنة الأساس، ن = الفترة الزمنية، ر = معدل التغير السنوى، م قيم المتغيرات، هـ = عدد طبيعى = ٢,٧، لو = لوغارتمات الأعداد الطبيعية للأساس هـ(**)تشير بلغة الكمبيوتر إلى رفع الأساس هـ لقوى المقدار ما بين القوسين «[ ]» واستخدمت المعادلة رقم (٢) فى تقدير جميع معدلات التغير فى الجدول ٢ - ١٣، كذلك استخدمت المعادلة (١) فى تقديرات جدول (٧) (أنظر جدول ٧ ومراجع وهوامش رقم ١٢)، أما المعادلتين (١)، (٢) فقد سبق للباحث اشتقاقهما فى دراسة أخرى بعنوان» أزمة التعليم الجامعى وهيكل سوق العمالة والتنمية فى مصر، مجلة دراسات تربوية مجلد ٤، جزء ١٥ نوفمبر ١٩٨٨.

مصطلحات الدراسة:

يمكن تحديد أهم المصطلحات الأساسية المستخدمة فى الدراسة على النحو التالى:

١ - الحد الأمثل لاتزان سوق العمل (Optimum Level): هو مستوى التوظف الكامل والأمثل لوصول سوق العمل إلى حالة من الاتزان وعدم الاختلال بين حجم العرض والطلب من قوة العمل والذى لا يتجاوز + ٥٪ أو - ٥٪ فائض أو عجز من إجمالى حجم قوة العمل المطروحة فى سوق العمالة .

٢ - القوى البشرية: هو ذلك الجزء من السكان والذى يمكنه أن يسهم فى أداء خدمة أو إنتاج سلعة ويشمل جميع السكان ماعدا من هم أقل من ١٥ سنة وتزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة فأكثر، وكذلك العجزة وغير القادرين على العمل، وتنقسم القوى البشرية إلى قسمين هما: (أ) قوة العمل من المشتغلين والعاطلين، (ب) من هم

خارج قوة العمل وهم فئة السكان المعالين بسبب التعليم أو العجز أو المرض .

٣ - قـوة العمـل (Labour Force) وتشمل فئـة القوى البشرية الذين تبلـغ أعمارهـم بدولة البحرين ١٥ سنة فأكثر من العاملين والمتعطلين .

٤ - نسبة الذكور = عدد الذكور على إجمالى الذكور والإناث معاً .

٥ - نسبة الأنوثة = عدد الإناث على إجمالى الذكور والإناث معاً .

٦ - نسبة النوع = عدد الذكور على عدد الإناث فقط .

وللإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهـدافه، فإن الدراسة الحالية سوف تسير وفق المحاور البحثية التالية:

المحور الأول: أهم خصائص البنية الاجتماعية للتركيب السكـانى بدولة البحرين وإسقاطاتها المتوقعة مستقبلياً وحتى عام ٢٠٠٠.

بنظرة إجمالية كلية (Macro View) للبنية الاجتماعية للتركيب السكانى لدولة البحـرين نـلاحظ أنها تتميـز بالخصـائص والحقـائق التاليـة (أنظر جـدول (٢)، (٣) بالملاحق:

١ - يتميز إجمالى سكـان دولة البحـرين بنمو متـزايد وسريع خصـوصاً فى آخـر تعداد سكانـى والتعداد السـابق له، حيـث يتزايـد إجمالى حجم السكـان من ٢١٦٠٧٨ نسمة فى التعـداد السكانـى لعام ١٩٧١ ليصل إلى ٣٥٠٧٩٨ طبقـاً لآخر بيـانات إحصائية بالمجموعة الإحصائيـة المنشورة من الجهاز المركزى للإحصاء فى ديسمبر عـام ١٩٨٩ . بمعـدل مرتفـع وسريـع يصـل إلى ٩ر٤٪ وعلى ذلك يقـدر حجـم السكان بـدولة البحرين فى عـام ١٩٩٠ إلى ٤٠٣٠٢٢ نسمة ويتوقـع أن يصل إلى ٦٥٣٥٤٤ نسمة فى عام ٢٠٠٠.

٢ - كما يتميز البناء الاجتماعى للهرم السكانى بنسبة ذكوره عالية تفوق نسبة الأنوثة، حيث تصل نسبة الذكوره فى التعداد السكانى الأخير لعام ١٩٨١ إلى ٤ ,٥٨٪ من إجمالى تعـداد السكان فى مقـابل ٦ ,٤١٪ لـلإناث، وبـذلك تبلـغ نسبة النـوع إلى ٣ر١٤٠٪ وعلى هذا النحو مـن المعدلات فإن حجم الذكور المحتمـل توقعاتها فى عام ٢٠٠١ يبلغ ٣٧٤٠٧٧ ذكراً مقابل ٢٩٣٤١١ أنثـى من إجمالى السكان المتوقع بـ ٦٦٧٤٨٨ مواطن.

٣ - أما من حيث التركيب الاجتماعى للهرم السكانى فى دولة البحرين من حيث الجنسية فإن إجمالى حجم السكان البحرينين الأصل يبلغ أكثر من ثلثى - (٦٨٪) - إجمالى حجم السكان مقابل أقل من الثلث - (٣٣٪) - من السكان غير البحرينين من الجنسيات العربية والأجنبية، وعلى ذلك يتوقع أن يصل حجم السكان البحرنيين إلى ٤٦٨٥٣٩ نسمة مقابل ١٩٨٩٤٩ غير بحرينين من إجمالى السكان المقدر بـ ٦٦٧٤٨٨ بعد ١٠ سنوات من وقت كتابة الدراسة إلى عام ٢٠٠١ .

المحور الثانى: إسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية للسكان النشطين اقتصاديا (Economically Active Population) وعلاقتها بنظائرها من مراحل التعليم الأخرى .

وبنظرة (Micro Veiw) لإسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية للسكان النشطين وعلاقته بمراحل التعليم الأخرى، تقديرات جدول (٤) توضح الحقائق والمؤشرات التالية:

(أولاً) يلاحظ أن الوزن النسبى للتعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية يبلغ ٤٪ من إجمالى السكان النشطين ١٠ سنوات فأكثر مقابل ٣,٤٪، ٣,١٣٪، ٣,١٠٪، ٧,١٤٪، ٢,٢٦٪، ٢,٢٧٪ من إسهامات مستويات التعليم الثانوى، الفنى والعام، والإعدادى والابتدائى ومستوى القراءة والكتابة والأميين على الترتيب (أنظر جدول (٤) تقاطع العمود (١٨) على الصفوف (٣٨، ٣٥، ٣١، ٢٨، ٢٥، ٢٢، ١٩، على الترتيب) كذلك أنظر شكل (١) .

(ثانياً) ومما تؤكده البيانات، أن معظم إسهامات التعليم الجامعى فى البناء الاجتماعى السكانى من الذكور حيث تبلغ نسبتهم حظاً أوفر يصل إلى ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ إناث، (انظر جدول (٤) تقاطع الصف (٣٩) مع العمودين (١٤)، (١٦) على الترتيب، أنظر شكل (٢).

(ثالثاً) والحقيقة التى تسترعى الانتباه هى: على الرغم من حجم السكان البحرينين الأصل يمثل ثلثى إجمالى السكان فى دولة البحرين ويمثل قرابة ضعف السكان غير البحرينى الأصل من العرب والأجانب إلا أن الوزن النسبى للتعليم

الجامعى للسكـان البحرينـى الأصل لا يتعـدى الثلث (٥ , ٣٠٪) فى مقـابل أكثـر من الثلثين (٥ , ٦٩٪) للسكان غير البحـرينيين من إجمالى المخـزون التربوى لفئـة السكان حملة المؤهـلات العليا وبمعنـى آخر، فإن نسبـة الجامعيين البحرينـى الأصل تقـل عن نصـف السكان الجامعيين مـن غير البحرينـى الجنسية . وقـد يرجـع السبب فى ذلـك لوجود عجز في المخزون التربوى« لحملة المؤهلات الجامعية عما تتطلبه حاجات العمل والأنشطـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لسـوق العمل (أنظـر تقـاطـع الصف (٤٠) مـع العمودين (٦)، (١٣) جدول (٤).

(رابعاً) وعلى الـرغم مـن ذلك، فإن الـوزن النسبى لإسهمات التعليـم الجامعى فى البنيـة الاجتماعيـة للسكان غير البحـرينيين الجنسيـة لا تتعـدى ٥ , ٧٪ منه فى مقـابـل ١ , ٧٪، ٣ , ١٧٪، ٨ , ٩٪، ٨ , ١١٪، ٣ , ٢٦٪، ٢ , ٢٠٪ مـن إجمالى السكـان غير البحريني الجنسية لمراحـل التعليم الثـانوى: الفنـى، العام، والإعـدادى والابتدائى ومستوى يقرأ ويكتـب، ومستوى الأميين (أنظر جدول (٤) تقاطـع العمود (١٢) مع الصفوف ٣٨، ٣٥، ٣١، ٢٨، ٢٥، ٢٢، ١٩). شكل (١)

البنية الاجتماعيـة لإسهامـات التعليم الجامعـي في إجمالي السكان بـدولة البحـرين ومقارنتها بنظائرها لمراحل التعليم الأخرى. شكل رقم (٢)

البنية الاجتماعية للهرم التعليمـي لدولة البحرين للسكان ١٠ سنـوات فأكثر طبقاً للجنس (ذكو وإناث) لآخر بيانات متاحة للمجموعة الإحصائية ١٩٨٨ م.

مقياس الرسم: ١ : ٢

النسب المئـوية للذكور مـن المراحل التعليمية تنسب لإجمالي السكـان ١٠ سنوات فأكثر للذكور، بالمثل للإناث

المصدر: الهرم التعليمي من صميم إجراءات هذه الدراسة ولم يشتق من أي مرجع آخر.

(خامسـاً) وبتدقيق النظـر فى الوزن النسبى لإسهـامات التعليم الجامعـى فى البناء الاجتماعـى للتركيب السكـانـى للسكان البحـرينـى الجنسيـة نجده لا يتعـدى ٢٪ – (٩ , ١٪) – منهـم فى مقـابـل ٧ , ٢٪، ١ , ١١٪، ٤ , ١٠٪، ٤ , ١٦٪، ٤ , ٢٦٪، ٣ , ٣١٪ مـن نظائرهـم من إسهـامات مستـويات التعليـم الأخرى: الثـانوى الفنـى

شكل (١)

النسبة الإجتماعية لإسهامات التعليم الجامعي في إجمالي السكان بدولة البحرين
ومقارنتها بنظائرها لمراحل التعليم الأخرى

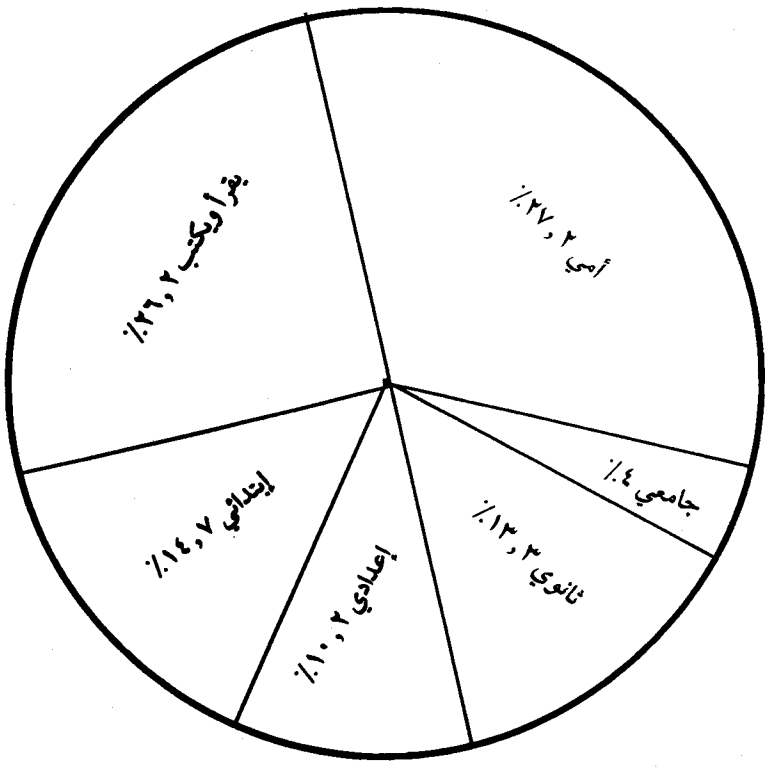

شكل رقم (٢)
البنية الإجتماعية للهرم التعليمي لدولة البحرين للسكان ١٠ سنوات فأكثر طبقا للجنس (ذكور وإناث) لآخر بيانات متاحة للمجموعة الإحصائية ١٩٨٨م

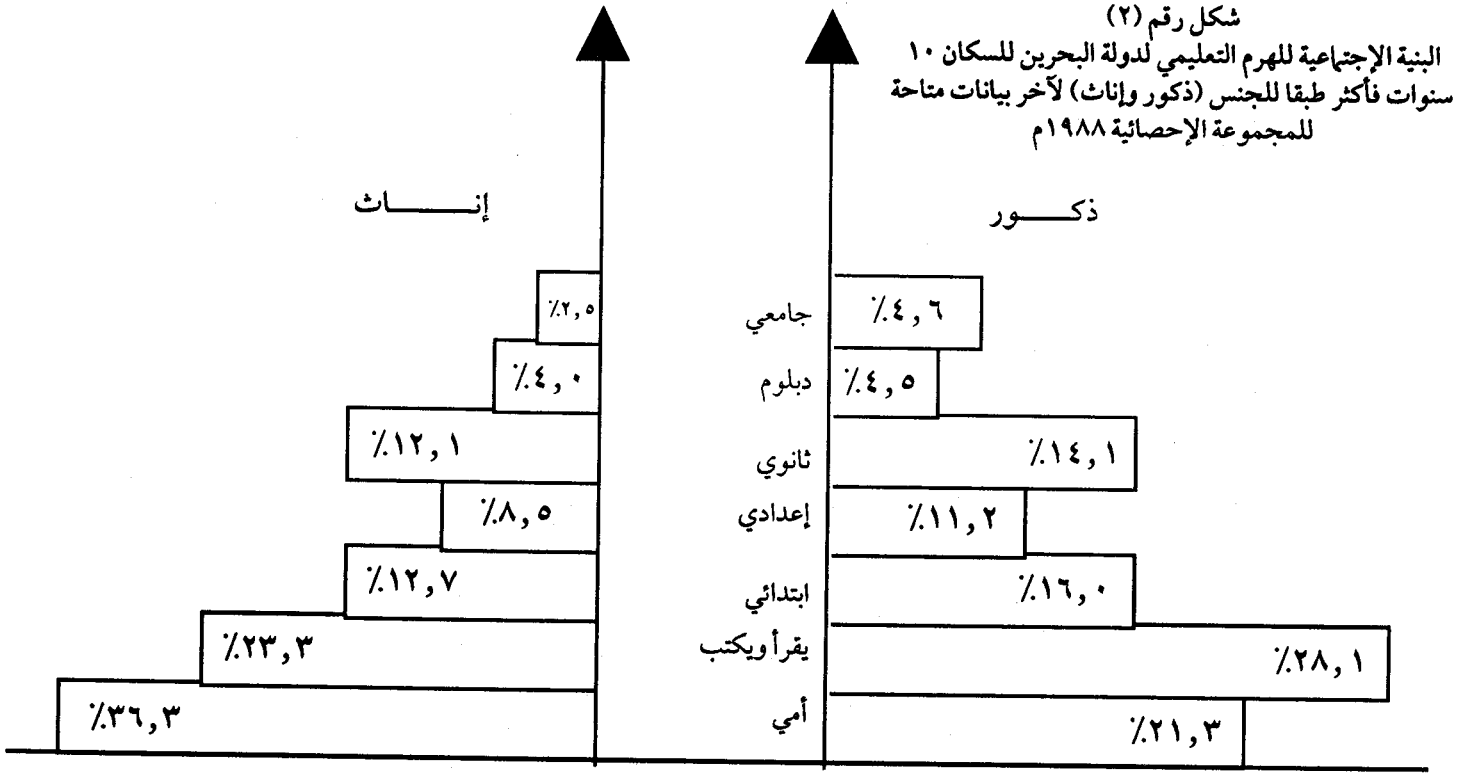

- مقياس الرسم ١:٣
- النسب المئوية للذكور في المراحل التعليمية تنسب لإجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر الذكور، بالمثل للإناث.
- المصدر: الهرم التعليمي من صميم إجراءات هذه الدراسة ولم يشتق من أي مرجع آخر.

والعام، الاعدادي، الابتدائي، ويقرأ ويكتب، والأميين فى التركيب الاجتماعى للسكان البحرينيين الأصل (أنظر جدول (٤) تقاطع العمود (٦) مع الصفوف (٣٨, ٣٥, ٣١, ٢٨, ٢٥, ٢٢, ١٩).

(سادساً) وعلى الرغم من أن إسهامات التعليم الجامعى فى البنية الاجتماعية للتركيب السكانى للسكان البحرينى الجنسية لا يتعدى الثلث من إجمالى السكان لدولة البحرين (بحرينيين وغير بحرينيين)، ولا يتعدى ٢٪ من إجمالى السكان البحرينيين الأصل إلا أن الوزن النسبى لاسهامات التعليم الجامعى من الذكور يصل إلى الثلثين تقريباً ٤, ٦٤٪ فى مقابل ٦, ٣٥٪ منهم إناث، أو بمعنى آخر فإن إسهامات التعليم الجامعى للذكور تعادل ضعف إسهامات التعليم الجامعى للإناث (أنظر صف ٣٩ تقاطع العمودين ٣, ٤).

(سابعاً) وبالنظر إلى الوضع التعليمى لإجمالى السكان البحرينى الجنسية فقط نلاحظ أ الأمية تمثل ٣, ٢١٪ من إجمالى السكان البحرينى الأصل مقابل ٢, ٢٦٪ منهم على مستوى القراءة والكتابة، ٤, ١٦٪ منهم على مستوى التعليم الابتدائى وعلى ذلك فالبنية الاجتماعية للتركيب السكانى لدولة البحرين للسكان البحرينى الجنسية تتكون من حوالى ثلاثة أرباع إجمالى السكان البحرينيين (٩, ٧٣٪) على مستوى المدرسة الابتدائية فأقل، فى مقابل ٤, ١٠٪ منهم فى مستوى التعليم الإعدادى، ١, ١١٪ منهم فى مستوى التعليم الثانوى العام، ٧, ٢٪ فى مستوى التعليم الثانوى الفنى، و٩, ١٪ فى مستوى التعليم الجامعى من إجمالى السيكان البحريني الأصل ١٠ سنوات فأكثر للتعداد السكانى ١٩٨١.

(ثامناً) وبنظرة دقيقة لحجم الأمية فى البنية الاجتماعية للسكان البحرينى الأصل، يلاحظ أن حجم الأمية تتجسد فى أمية المرأة البحرينية، فعلى الرغم من أن نسبة الأمية تمثل ٣ر٣١٪ من إجمالى السكان البحرينى الجنسية إلا أن حوالى ثلثى حجم الأميين من سكان البحرينيين من الإناث (٦٦٪) مقابل الثلث من الذكور (٣٤٪) انظر جدول (٤) تقاطع صف (١٩) مع العمود (٦)، وتقاطع الصف (٢٠) مع العمودين (٤)، (٣) على الترتيب.

(تاسعاً) وبمقارنة اعداد المسجلين بالتعليم العالى للسكان البحرينى الأصل

بمجموعة السكان فى الفئة العمرية للتعليم الجامعى وهي (٢٠ - ٢٤) سنه ومقارنتها ببعض الدول المنتجة للنفط والدول العربية نلاحظ أن الإجمالى الكلى لأعداد الطلاب والطالبات المسجلين فى التعليم الجامعى سواء داخل دولة البحرين أو الطلاب المسجلين بالخارج على منح أو بعثات حكومية: نلاحظ أن إجمالى حجم المسجلين من واقع البيانات الإحصائية يبلغ ٤٨٤٥ طالب وطالبة مسجلين بالتعليم الجامعى فى: (أ) جامعة البحرين، (ب) جامعة الخليج (ج) كلية العلوم الصحية (د) البعثات والمنح الخارجية للعام الدراسى ٨٧/ ١٩٨٨ (أنظر التقديرات بجدول (٥) بملحق الجداول) مقابل تعداد سكانى فى الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤) سنة يعادل ٣١٨٨٤ وبذلك تصل نسبة الطلاب المسجلين بالتعليم العالى إلى مجموع السكان فى الفئة العمرية للتعليم العالى (٢٠ - ٢٤) سنة تعادل ١٥ر٣٠٪، وهذه النسبة أعلى من ليبيا والسعودية، والكويت والإمارات العربية المتحدة حيث تصل هذه النسبة إلى ٦٪، ٩٪، ١٥ ٪، ٧٪ على الترتيب (١١) .

(عاشراً) والملاحظة التى تسترعى الانتباه هى أن حجم الإناث في التعليم الجامعى يتضاعف عن حجم الذكور، فنلاحظ أن أعداد المسجلات فى كلية الآداب والعلوم فى جامعة البحرين للعام الدراسى ٨٧/ ١٩٨٨ يعادل ٧٢٥ طالبة مقابل ٢٧٢ طالب وعلى ذلك تصل نسبة الإناث إلى الذكور إلى ٢,٦٦ . ومعنى ذلك أن لكل عشرة طلبة فى الكلية مسجلين يقابلهم حوالى ٢٧ طالبة مسجلة تقريباً . أما هذه النسبة فتعلو فى كلية التربية حيث أنه لكل ١٠ طلاب مسجلين بكلية التربية يقابلهم ٦١ طالبة مسجلة بما يوازى نسبة ١ : ٦ أى أنه لكل طالب مسجل تقابله ٦ طالبات بكليات التربية. ويلاحظ أن الوضع كذلك في كلية التجارة حيث تصل هذه النسبة (نسبة الإناث إلى الذكور) لتصل إلى ٢ ,١ وكذلك تعلو نسبية الإناث فى البعثات الخارجية وكلية الطب . أما كلية الهندسة فالواقع يختلف حيث تعلو نسبة الذكور على نسبة الإناث لتصل إلى (٩١٩ ÷ ٣٧١ =) ٥ ,٢ ٪ كذلك فالوضع يتماثل بالنسبة للمنهج والبعثات بالخارج لترتفع نسبة الذكورعلى الإناث لتصل إلى ٦ ,١٪ (٥٣ ÷٣٣ =) للتعليم الجامعى. وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن عدداً كبيراً من تخصصات كلية الهندسة لا تتناسب مع المرأة البحرينية الجنسية وكذلك ظروف السفر والبعثات، تسبب ارتفاع

نسبة الذكور على الإناث .

(حادي عشر) ولئن كانت لهذه الخصائص والحقائق الإحصائية لنسبة تعليم المرأة وارتفاعها عن الرجل فى التعليم الجامعى والعالى بدولة البحرين من دلالة، فإنها تشير إلي عدد من الدلالات منها:

١ ـ ارتفاع نسبة تعليم الإناث عن الذكور تؤدى إلى منافسة النساء للرجال فى حجم فرص العمل من وظائف متاحة فى هيكل سوق العمل.

٢ ـ ارتفاع نسبة البطالة فى النساء مستقبلاً فى هيكل سوق العمل وكذلك في الرجال معاً.

٣ ـ ارتفاع نسبة الإناث فى التعليم الجامعى سوف تكون على حساب الفرص التعليمية غير المتكافئة فى صالح المرأة وعلى حساب الذكور، إذ أن نسبة الذكور أعلى من الإناث فى التعداد السكانى لدولة البحرين ، مما يؤدى حتماً إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية والوظيفية بين الجنسين مستقبلاً وعلى مشارف القرن الحادى والعشرون.

المحور الثالث: تحليل التطور التاريخى للبنية الاقتصادية لهيكل سوق العمل من حيث (١) القوى العاملة (٢) نسبة الإعالة (٣) الجنس، (٤) الجنسية وتوقعاتها المستقبلية على عام ٢٠٠٠.

جدول (٦)، (٧) يشير إلى الحقائق والمؤشرات التالية .:

(أولاً) تشهد دولة البحرين نمواً فى إجمالى السكان لسنوات التعداد منذ عام ١٩٥٩ وحتى آخر تعداد سكانى فى عام ١٩٨١ حيث تصل معدلات النمو السكانى ١ ,٤٪ ما بين عامى ٥٩ - ١٩٦٥، ٩ ,٢٪ ما بين أعوام ٦٥ - ١٩٧١، ٩ ,٤٪ ما بين عامى ٧١ - ١٩٨١، ويرافق الزيادة فى السكان نمواً كبيراً فى حجم القوى العاملة حيث تشهد فى البداية معدلات نمو بطيئة تصل إلى ٦٧ر٢٪، ٠٩ر٢٪ ما بين سنوات التعداد (٥٩ - ١٩٦٥) وسنوات التعداد (٦٥ - ١٩٧١) على الترتيب، إلا أنها تشهد معدلاً عالياً لم يسبق له مثيل ليصل إلى ٢٦ر٩٪ ما بين سنوات التعداد (٧١ - ١٩٨١)، وقد يرجع السبب فى ذلك لنيل دولة البحرين استقلالها وزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ويتوقع أن يصل حجم القوى العاملة لدولة البحرين على هذا النحو فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٢٢٤٩، (أنظر جدول رقم (٦)).

(ثانياً) وتتميز القوى العاملة لدولة البحرين بأنها في تزايد نسبى باستمرار على التطور التاريخى منذ التعداد السكانى لعام ١٩٦٥ حتى التعداد السكانى الأخير لعام ١٩٨١ فتؤكد الإحصائيات الرسمية أن الوزن النسبى لحجم القوى العاملة يتزايد من ١٩٪ إلى ٢٨٪ إلى ٤٢٪ فى التعداد السكانية للسنوات ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٨١، ويتوقع أن يصل حجم القوى العاملة إلى ٢٠٩٥٤٥ فى عام ١٩٩٠ وإلى ٢٧٢٢٤٩ عامل وعاملة فى عام ٢٠٠٠ وعلى مشارف القرن ٢١ (أنظر جدول ٦) .

(ثالثاً) ويرافق خاصة الزيادة فى حجم القوى العاملة انخفاض فى نسبة الإعالة - على الأسرة والمجتمع - لنفس سنوات التعداد، حيث تنخفض نسبة الإعالة من ٨١٪ فى عام ١٩٦٥ إلى ٧٢٪ في عام ١٩٧١ إلى ٥٨٪ فى عام ١٩٨١ وعلى هذا النحو يتوقع أن يصل حجم الإعالة فى التعداد السكانى لعام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٢٧٢٢٤٩ مواطن (أنظر جدول (٦)) .

(رابعاً) ومن حيث الجنسية، يلاحظ أن حجم القوى العاملة لمساهمة السكان البحرينيين يتزايد بصفة مستمرة من حيث الإعداد المطلقة منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٨١ حيث تتزايد حجم القوى العاملة من السكان البحرينى الجنسية من ٣١٢٣١ مواطن فى التعداد السكانى لعام ١٩٦٥ إلى ٣٧٩٥٠ مواطن فى التعداد السكانى لعام ١٩٧١ إلى ٦٤٦٣٦ مواطن فى تعداد ١٩٨١، وعلى ذلك يبلغ معدل الزيادة فى حجم القوى العاملة من السكان البحرينى الجنسية إلى ٣,٣٪، ٥,٥٪، ما بين سنوات التعداد: (٦٥ - ١٩٧١)، (٧١ - ١٩٨١) علي التوالى، كما يوضح من الجدول (٧).

(خامساً) أما بالنسبة لحجم القوى العاملة للسكان الأجانب غير البحريني الجنسية لم يشهد نمواً واضحاً ما بين سنوات التعداد ٦٥ - ١٩٧١ حيث يتزايد من حيث الأعداد المطلقة من ٢٢٠٤٣ مواطن فى عام ١٩٦٥ إلى ٢٢٣٥١ مواطن فى عام ١٩٧١ بمعدل نمو بطيء جداً يصل قرابة الصفر (٣٣,٠٪) . وعلى الرغم من بطء نمو حجم القوى العاملة لغير البحرينيين الجنسية ما بين أعوام ٦٥ - ١٩٧١، إلا أنه ما بين سنوات التعداد ١٩٧١ - ١٩٨١ يشهد طفرة فى نمو حجم القوى العاملة من غير البحرينيين من العرب والأجانب لتتزايد من ٢٣٥١ مواطن فى عام ١٩٧١ إلى ٨١٤٩٧ مواطن فى عام ١٩٨١ بمعدل نمو عال يبلغ ١٣,٨٪ ما بين عامى

١٩٨١-٧١ . وقد يرجع السبب فى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادى وما تتطلبه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من عمالة مستوردة تفوق حجم العمالة الوطنية من البحرينيين لتفى بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة البحرين، خصوصاً بعد استقلالها وارتفاع سعر البترول الخام فى فترة السبعينيات وأوائل العقد الثامن من هذا القرن.

(سادساً) ومما يؤكد ذلك وهو أن حاجات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب أيدي عاملة أكبر مما هو متوفر فى سوق العمالة من السكان البحرينى الجنسية، الأمر الذى يستدعى استيراد خبرات وقوى عاملة غير بحرينية، وهو ما تؤكده بيانات جدول (٧) والتى تمثل وزناً نسبياً لقوى العمل من السكان البحرينيين يعادل ٢ , ١٤٪ فى مقابل ٨ , ٥٥٪ من غير البحرينيين من إجمالى قوى العمل بدولة البحرين فى التعداد السكانى ١٩٨١، وعلى هذا النحو يتوقع أن يصل حجم القوى العاملة فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٠٢٣٤ عامل من السكان البحرينيين مقابل ١٥١٩١٥ عامل من غير البحرينيين.

(سابعاً) أما من حيث الجنس أو النوع، نلاحظ أن القوى العاملة لدولة البحرين تتمتع بنسبة ذكور عالية تفوق نسبة الإناث، على مدار التطور التاريخى لسنوات التعداد السكانى منذ عام ١٩٦٥، ١٩٧١، وحتى آخر بيانات فى ديسمبر ١٩٨٩، سواء كان ذلك لقوى العمل البحرينى الأصل أو غير البحرينيين، وبلغة الإحصاء فإن قوى العمل البحرينى الأصل الذكور يمثلون نسبة ٨ , ٩٦٪، ١ , ٩٥٪، ٣ , ٨١٪، ٧١٪، ٦٢٪ من إجمالى قوى العمل البحرينى الأصل مقابل نظائرهم من الإناث بنسب ٢ , ٣٪، ٩ , ٥٪، ٨ , ٨٪، ٣٩٪، ٣٨٪ فى السنوات ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩٠، ٢٠٠٠ على التوالى، ويلاحظ أن نسبة مساهمة الرجل تقل ويتزامن معها ارتفاع نسبة مساهمة المرأة .

(ثامناً) أما بالنسبة لقوى العمل غير البحرينيين من العرب والأجانب فإن الوضع يتمايل فى تمتع سوق العمل بنسب ذكور عالية مقابل نسب إناث منخفضة لتصل إلى ٢ , ٩٦٪ ذكور مقابل ٨ , ٣٪ إناث عام ١٩٦٥، ٦ , ٩٦٪ ذكور مقابل ٤ , ٥٪ إناث فى عام ١٩٧١، ٩ , ٨٥٪ ذكور مقابل ١ , ١٤٪ إناث عام ١٩٩٠، يتوقع أن تصل إلى

٧٨٪ ذكور، ٣٢٪ إناث عام ٢٠٠٠، ويلاحظ أن نسبة ارتفاع مساهمة المرأة تتزايد تدريجياً فى قوى العمل في الوقت الذى تنخفض فيه مساهمة نسبة الرجل .

(تاسعاً) وتشير الخصائص السابقة إلى ثلاثة أمور أساسية تتمثل فى الآتي:

١ ـ ارتفاع نسبة مساهمة المرأة فى قوة العمل، الأمر الذى يعمل مستقبلاً على منافسة المرأة للرجل وربما تؤدى إلى ظهور بطالة الرجال مستقبلاً إذا ما حل سوق العمل إلى درجة التشبع بالعمال، فى عدد كثير من الوظائف فضلاً عن بطالة الرجال فى آن واحد.

٢ ـ ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل تشير إلى تنمية المرأة وتعليمها، واحترامها مع الرجل على حد سواء وإتاحة فرص متكافئة من التعليم والعمل أمام المرأة مع الرجل.

٣ ـ ويتطلب ذلك إتاحة فرص عمل مثمرة تتناسب مع المرأة واتباع سياسات تعليمية تتناسب مع طبيعتها والوظائف التى تتاح لها .

المحور الرابع: تحليل خصائص البنية الاقتصادية لإجمالى قوة العمل بدولة البحرين على أساس من: (أ) الحالة العملية، (ب) الجنسية والجنس. مع تقدير حجم البطالة فى كل منها مع إبراز العوامل المسببة لذلك .

ومن جدول (٨) يمكن الخروج بالخصائص والحقائق التالية بالنسبة لقوة العمل من حيث الحالة العملية (عاملون، عاطلون) ومن حيث الجنس والجنسية، مع تقدير حجم البطالة: فى كل منها وإبراز العوامل المسببة لذلك .

(أولاً) من حيث الناحية العملية لإجمالى قوة العمل بدولة البحرين، يلاحظ أن الوزن النسبى لحجم إجمالى العاملين يعادل ٤ ,٩٤٪ مقابل ٦ ,٥٪ عاطلون من إجمالى قوى العمل ١٥ سنة فأكثر من إجمالى سكان دولة البحرين بحيرنى وغير بحرينى (انظر تقاطع الصف (١٥) مع العمودان (٧)، (٨)، (٩). وعلى ذلك فإن هيكل سوق العمالة فى دولة البحرين يصل فى الإجمالى العام إلى المستوى الأمثل من حجم العرض والطلب الاقتصادى لسوق العمل (+ ٥٪ أو -٥٪ انظر مصطلحات الدراسة). وحجم البطالة تصل إلى مستواها الأمثل .

(ثانياً) أما من حيث الجنسية فإن الإحصائيات تؤكد أن نسبة العاملين تكاد

تتساوى بالنسبة للبحرينيين وغير البحرينيين تقريباً حيث تصل إلي النصف تقريباً (٩ ,٤٦٪ بحرينيين مقابل ١ ,٥٣ غير بحرينيين)، انظر تقاطع صف (١٦) مع العمودين (١)، (٤) من جدول (٨).

(ثالثاً) بالنسبة لحجم البطالة من قوة العمل البحريني الجنسية يلاحظ أنها تمثل ٥ ,١١٪ مقابل ٥ ,٨٨٪ عاملين مقابل إجمالى قوة العمل البحرينى الجنسية . أما بالنسبة لقوة العمل العربية والأجنبية من غير البحرينيين فإنها جميعاً تحتل مواقع العمل والإنتاج بحيث يبلغ حجم العاملين نسبة ٩٩٪ مقابل ١٪ بطالة.

(رابعاً) والجدير بالذكر أن نسبة البطالة من قو العمل البحرينى الجنسية (٥ ,١١٪) ونظائرها من قوة العمل غير البحرينى الجنسية تعادل (١٪) إنما تتجسد فى بطالة المرأة وهى بطالة ظاهرية وليست حقيقية للأسباب التالية:

١ ـ تصل نسبة البطالة فى النساء البحرينيات إلى ٣ ,٣٥٪ من إجمالى قوة العمل البحرينى الجنسية مقابل ٧ ,٦٤٪ منهن عاملات. ويرجع السبب فى ذلك إلى زواجهن وعدم رغبتهن فى العمل لتربية أطفالهن ورعاية أسرهن . أو ربما يرجع السبب فى ذلك لعوامل اقتصادية فى الدخل أو عوامل ثقافية اجتماعية تجعلهن يفضلن البقاء فى منازلهن. والسؤال الواجب طرحه هو: هل رعاية المرأة لأسرتها وتوفير الدفء العاطفى وتربية الأطفال ورعايتهم وتنشئتهم تنشئة اجتماعية سوية ليس عملاً منتجاً لتنمية الثروة البشرية التى يعتمد عليها الاقتصاد القومى لأى مجتمع من المجتمعات؟

٢ ـ السبب الآخر والرئيسى والذى يؤكد ذلك هو أن حوالى ثلاثة أرباع النساء العاطلات البحرينيات الجنسية (حوالى ٧ ,٧٧٪ من نسبة ٣ ,٣٥٪) هن من مستويات التعليم الإعدادى فأقل، حيث تصل نسبتهن إلى ٨٪ من مستوى التعليم الإعدادى، ٧ ,١١٪ من مستوى التعليم الابتدائى، ١٨٪ يقرأ ويكتب، ٣٦٪ منهن من الأميات ومعظمهن لا يقبلن العمل فى الوظائف المتدنية في المكانة الاجتماعية والوظيفية أو فى مستويات الدخل التى لا تتناسب مع المرأة البحرينية والتى تفضل وقارها فى بيتها (انظر جدول (١١) تقاطع العمود (١١) مع الصفوف ٢٠ ,٢٤ ,٢٨ ,٣٣، فضلاً عن أن أصحاب الأعمال يفضلن الأجنبيات

لهذه الأعمال لانخفاض أجورهن عن العاملات البحرينيات.

(خامساً) والنظرة الموضوعية لحقيقة بطالة المرأة البحرينية الجنسية تتجسد فى بطالة المرأة من حملة التعليم الثانوى العام حيث تصل نسبتها إلى حوالى ٢٣٪ من إجمالى النساء البحرينيات العاطلات (وهى ٣ر٣٥٪) فهى تمثل نسبة (٩٨٣٪ ٢١١٧٦) أو ٢٣٪ ÷ ٣,٣٥٪=) ٨٪ من إجمالى القوة العاملة للإناث وتمثل نسبة (٩٨٣٪ ٦٤٦٣٦=) ٥,١٪ من إجمالى القوى العاملة البحريني الجنسية ذكوراً وإناث (انظر جدول ١١). وقد يرجع السبب فى ذلك لالتحاقهن بالدراسة فى التعليم الثانوى العام لمعظمهن وبطالة البعض الآخر . أما بالنسبة للتعليم الثانوى الفنى والتعليم الجامعى فتؤكد البيانات أن نسبة البطالة فيها لا تتعدى ١٪، ٩,١٪ على الترتيب، وهى تمثل عمالة كاملة، مما يؤشر بوجود عجز ونقص فى الأيدى العاملة للإناث الفنيات والجامعيات فى بعض التخصصات التى تحتاج إلى مجموعة من الدراسات العلمية فى المهن والوظائف المتخصصة .

(سادساً) أما بالنسبة لبطالة الإناث من العاملات غير البحرينيات الجنسية فهى لا تتجاوز ١٪ من إجمالى قوة العمل غير البحرينى الجنسية وقد يرجع السبب فى ذلك لمرافقتهن لأزواجهن العاملين بدولة البحرين، ولمرافقة بعض الأبناء فى سن التعليم الإعدادى والثانوى. وخلاصة القول أن البنية الاقتصادية لهيكل سوق العمالة البحرينية تمثل اتزان وعدم اختلال بصفة عامة بين حجم العمالة المتوفرة والمعروضة فى هيكل سوق العمالة فى الإجمالى العام لدولة البحرين، إلا أنها تشهد اختلالاً فى العرض والطلب لقوة العمل البحرينية الأصل وخصوصاً فى النساء وفى المستويات المتدنية من التعليم الابتدائى والتى لا يقبلن عليها البحرينيات، ربما بسبب انخفاض مستواها ومكانتها الاجتماعية والوظيفية أو لظروف ثقافية واجتماعية ودينية تحتم وقارهن فى بيوتهن وتتطلب دراسات خاصة.

المحور الخامس: تحليل خصائص البنية الاقتصادية لقوة العمل من حيث (١) الأوزان النسبية لإسهامات المستويات التعليمية المختلفة، (ب) من حيث الجنسية، (ج) من حيث الجنس، مع تقدير حجم البطالة.

تتميز خصائص البنية الاقتصادية لهيكل سوق العمالة من حيث الأوزان النسبية

لقوة العمل بحسب (أ) المستويات التعليمية، (ب) الجنسية، (ج) الجنس من الجداول (٩)، (١٠)، (١١)، بالحقائق التالية:

(أولاً) خصائص قوة العمل الجامعيين:

(أ) يمثل الوزن النسبى لقوة عمل الجامعيين لهيكل سوق العمالة ٣ر٦٪ من إجمالى قوة العمل ١٥ سنة فأكثر لدولة البحرين، منهم ٩٨٪ عاملون مقابل ٢٪ منهم عاطلون. ويمثل ٣٢٪ منهم بحرينيون، ٦٨٪ منهم غير بحرينى الجنسية، ويمثل ٨٠٪ منهم ذكوراً مقابل ٢٠٪ منهم إناث (انظر جدول (٩) تقاطع الصف (٤٣) مع العمود (١٨)، تقاطع الصف (٤٤) مع الأعمدة (١٣، ١٥، ١٧)، تقاطع الصف (٤٥) مع الأعمدة (٦، ١٢، ١٨)، كذلك جدول (١٠) تقاطع الصف ٤٤ مع الأعمدة (١٣، ١٥، ١٨) على الترتيب).

(ب) أما بالنسبة لإجمالى قوة العمل للجامعيين البحرينى الجنسية، فإن نسبة العمالة منهم تمثل ٩٥٪ عاملين مقابل ٥٪ منهم عاطلين. وتمثل نسبة الذكوره من العاملين الجامعيين البحريني الجنسية ٦٨٪ مقابل ٣٢٪ نسبة أنوثه من إجمالى العاملين الجامعيين من قوة العمل بين البحريني الجنسية. أما نسبة الجنس (فى نسبة ٥٪ من العاملين) فهى تختلف، أن تمثل ٤١٪ منهم ذكوراً، مقابل ٥٩٪ منهم إناثاً من إجمالى قوة العمل للعاملين (٥٪) لقوة العمل الجامعية البحرينى الجنسية.

(ج) ويمثل الوزن النسبى للعاملين الجامعيين غير البحرينيين ٢ ,٩٩٪ فى مقابل صفر٪ تقريباً (٨ ,٠) عاطلين معظمهم من الإناث.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج والتعميمات التالية:

١ ـ يمثل سوق العمل الجامعية بصفة عامة حالة من الاتزان إذا ما قورنت بالنسبة لإجمالى قوة العمل في دولة البحرين، حيث تصل نسبة العمالة عامة إلى ٩٨٪ عاملين، مقابل ٢٪ بطالة، وأن نسبة البطالة هذه لا تتعدى ٥٪ أقل من المستوى الأمثل، مما يؤكد عجز فى هيكل سوق العمالة فى عدد من التخصصات يعادل (٢ - ٥ = - ٣) ٣٪، وفائض فى بعضها الآخر بنسبة ٢٪، ويتطلب ذلك بعض البحوث لتوضح أي التخصصات بها فائض للحد منها وأى التخصصات التى

تتسم بالعجز للتوسع فى مجالاتها أو فتح مجالات وتخصصات تعليمية جديدة مثل الحقوق والزراعة والطب البيطرى وطب الأسنان.. إلخ.

٢ ـ سوق العمل الجامعية لغير البحرينيين تكاد لا تمثل بطالة على الاطلاق، وكذلك سوق العمل الجامعية للبحرينى الجنسية تصل إلى مستوى التوظف الكامل وهو +٥٪ فائض عمالة وهى لاتمثل مشكلة بطالة على الإطلاق.

(ثانياً) خصائص قوة العمل عند حملة المؤهلات الثانوية الفنية:

(أ) وضع التعليم الفنى يتماشى مع التعليم الجامعى في زيادة الحاجة إليه والاتساع فيه حيث يصل سوق العمالة إلى حد الاتزان إذ يمثل الوزن النسبي لإسهامات التعليم الثانوى الفنى الصناعى والزراعى والتجارى معاً إلى ٨ ,٦٪ من إجمالى قوة العمل بدولة البحرين، منهم ٣ ,٩٨٪ عاملين، ٧ ,١٪ عاطلين، ٥ ,٧٢٪ منهم ذكوراً ٥١ ,٢٧٪ منهم إناثاً، ٥ ,٤١ منهم بحرينيين مقابل ٥ ,٥٨٪ منهم غير بحرينيين (انظر جدول (٩) تقاطع الصف ٤٠ مع العمودين ١٣ ,١٥، ثم جدول (١٠) تقاطع الصف (٤٠) مع العمودين ١٣ ,١٥، كذلك جدول (٩) تقاطع الصف (٤١) مع الأعمدة (٦)، (١٢)، (١٨)، على الترتيب.

(ب) بالنسبة لإجمالى قوة العمل الثانوية الفنية بحرينية الجنسية: يلاحظ أنها تشكو من فائض قدره ٣٪ بطالة وقد يرجع السبب فى ذلك إلى زيادة حجم التعليم الثانوى الفنى التجارى عن حاجات سوق العمالة ولكن يوجد عجز في التعليم الثانوى الصناعى والفنى والزراعى بشكل واضح مما يستوجب استيراد حجم من العمالةليصل إلى ٥٨٪ من غير البحرينيين، على شكل عمالة فنية تقنية متوسطة من الخارج فى التخصصات السابق الإشارة إليها، كما يستوجب توجيه الشباب وتحويلهم للتعليم الثانوى الفنى الصناعى والزراعى وتوجيه اتجاهاتهم نحو التعليم الفنى لسد حاجات سوق العمل البحرينية (جدول ٩ تقاطع الصف ٤٠ مع العودين (١)، (٢).

(ج) وتتمتع نسبة العاملين بالتعليم الثانوى بنسبة ذكوره عالية من إجمالى قوة العمل لتصل ٩ر٧٢٪ ذكوراً عاملين مقابل ١ر٢٧٪ إناثاً عاملات وعلى الرغم من إن نسبة البطالةفي هذه الفئة تمثل ٣٪ إلا أن نسبة ذكورة البطالة تمثل ٥٣٪ منهم

مقابل ٤٧٪ منهم إناث من إجمالى حجم البطالة (٣٪) انظر جدول (١٠) تقاطع الصف (٤٠) مع الأعمدة (١) (٨)، الصف (٤١) مع العمود (٢)، العمود (١٠)، الصف (٤٠) مع العمودين (٧)، (٩) وعلى ذلك النحو وبالنظر إلي الجنس وعلاقاته بالعمالة فإن نسبة ٩٩٪ من قوة العمل الذكور عاملين مقابل ١٪ عاطلين، ٩٧٪ إناث عاملات مقابل ٣٪ إناث عاطلات. وبذلك فإن معظم نسبة البطالة من الإناث (انظر جدول (١٠): تقاطع الصف ٤١ مع العمودين (٢ , ٨)، الصف ٤٢ مع العمودين (٤ , ١٠)، على الترتيب.

(ثالثاً) خصائص قوة العمل مستوى التعليم الثانوى العام:

(أ) يمثل الوزن النسبى لقوة العمل ذات مستوى التعليم الثانوى العام ٣ر١٨٪ من إجمالى قوة العمل ٥ر٩٣٪ منهم عاملون مقابل ٥ر٦٪ عاطلون من إجمالى قوة العمل لهذه الفئة ١٥ سنة فأكثر (انظر جدول ٩ تقاطع الصف ٣٥ مع العمود ١٨، الصف ٣٦ مع العمودين (١٣)، (١٥)./ والجدير بالذكر أن نسبة البطالة ترتفع عن الحد الأمثل للتوظف بمقدار (٥ر٦ - ٥ =) ٥ر١٪. ونود أن نحذر القارىء من أن نسبة هذه البطالة ترجع نسبة كبيرة منها إلى التعليم فى المدرسة الثانوية، حيث أن هذه النسبة تمثل الفئة العمرية للمدرسة الثانوية، ولذلك فإنه يصعب تقدير نسبة البطالة الحقيقية من حملة المؤهلات الثانوية العامة مما يستوجب الدراسة الخاصة بها ولكن كل ما يمكن إدراكه هو وصف الخصائص العامة لهيكل سوق العمالة لهذه الفئة.

(ب) تتمتع قوة العمل من حملة المؤهلات الثانوية العامة بنسبة ذكور عالية تصل ٦ , ٧٧٪ فى مقابل ٤ , ٢٢٪ للإناث، نصفهم من البحرينيين الجنسية تقريباً، والنصف الآخر من غير البحرينيين (٤٩٪ بحرينيون، ٥١٪ غير بحرينيين)، انظر تقاطع الصف ٣٦ من جدول (١٠) مع العمودين ١٣، ١٥، تقاطع الصف (٣٧) من جدول (٩) بالعمودين ٦ , ١٢ على الترتيب.

(ج) ويلاحظ أن نسبة العاملين من هذه الفئة للبحرينيين تعادل ٨٩٪، مقابل ١١٪ عاطلين (نسبة منهم بسبب التعليم) ونظائرها فى غير البحرينيين تعادل ١ , ٩٨٪ عاملين مقابل ٩ , ١٪ عاطلين (انظر جدول ٩ تقطع الصف (٣٦) مع الأعمدة

١ ,٣ ,٥ ,٧ ,٩ ,١١ علي الترتيب).

(د) والجدير بالذكر أن نسبة الذكور من بين إجمالى العاملين البحرينيين الجنسية تعادل ٤ ,٧١٪ مقابل نسبة أنوثة ٦ ,٢٨٪، أما نسبة الذكورة فى بطالة هذه الفئة من جملة التعليم الثانوى العام تعادل ٣٤٪ مقابل ٦٦٪ منهم إناثاً (أنظر جدول ١١ تقاطع الصف ٣٧ مع الأعمدة ١ ,٣ ,١٠) على الترتيب أما نسبة العمالة في الذكور فهى تعادل ٣ر٩٤٪، فى مقابل ٧ ,٥٪ منهم عاطلين (من الذكور)، فى حين أن نسبة العمالة فى الإناث تعادل ٣ ,٧٧٪ عاملة فقط مقابل ٧ر٢٢٪ منهن عاطلات (انظر جدول ١١ تقاطع الصف٣٨ مع العمودين ٣ ,٩ تقاطع الصف (٣٩) مع العمودين ٥ ,١١ على الترتيب. وربما يرجع السبب الرئيسى لبطالة هذه الفئات إلى أن نسب كبيرة منهم فى سن الدراسة بالمرحلة الإعدادية والثانوية.

(رابعاً) قوة العمل من حملة الشهادة الإعدادية:

يلاحظ أن إجمالى القوة العاملة ١٥ سنة فأكثر تمثل سن الانتهاء من المدرسة الإعدادية وبذلك فإنه يمكن لنا تحليل خصائص هيكل سوق العمالة البحرينى لفئة قوة العمل من حملة الشهادة الإعدادية على النحو التالى كما هو موضح من الجدول ٩ ,١٠ ,١١.

(أ) تمثل قوة العمل لهذه الفئة وزناً نسبياً قدره ١ ,١٠٪ من إجمالى قوة العمل بدولة البحرين، منهم ٤ ,٩٤٪ عاملين، ٦ ,٥٪ عاطلين، ٩٠٪ منهم ذكوراً مقابل ١٠٪ إناثاً، ٥ ,٤٨٪ منهم بحرينيين، ٥ ,٥١٪ غير بحرينيين، انظر جدول (٩) تقاطع الصف ٣١ مع العمود ١٨، تقاطع الصف ٣٢ مع العمودين ١٣، ١٥، جدول (١٠) تقاطع الصف ٣٢ مع العمودين ١٣، ١٥، جدول (٩) تقاطع الصف ٣٣ مع العمودين ٦ ,١٢ على الترتيب.

(ب) نسبة الذكورة من العاملين البحرينيين الجنسية تمثل ٣ر٨٩٪ فى مقابل نسبة أنوثة ٨ ,١٠٪، (انظر جدول ١١ تقاطع الصف ٣٣ العمودان (١)، (٣). أما نسبة الذكورة فى العاطلين يعادل ٤ر٥٪ مقابل ٤٦٪ نسبة أنوثة (نفس الجدول تقاطع صف ٣٣ والأعمدة ٨ ,١٠ ,١٢). والجدير بالذكر أن نسبةالعمالة لهذه الفئة تعادل للذكور فقط ٣ ,٩٣٪ منهم عاملين مقابل ٧ ,٦٪ منهم عاطلين. أما

نسبةالعمالة فى الإنـاث تعادل نسبة ٦٦,٦٪ منهن عاملات مقـابل ٣٣,٨٪ منهن عاطلات، انظر جدول ١١ تقاطع الصـف ٣٤ مع العمودين ٩,٣ تقاطع الصف ٣٥ مع العموديـن ١١,٥ على الترتيب. وعلى ذلك فإن معظم نسبـة البطالة لهذه الفئة هـى من الإناث. وقـد يرجـع السبب لذلـك بسبب مجموعـة من العـوامل الثقافية والاجتماعية أو إلى طبيعة الأعمال التى تتناسب ومؤهلاتهن.

(خامساً) تحليل قوة العمل من الأميين ومستوى يقرأ ويكتب والتعليم الابتدائى:

(أ) يـلاحـظ أن حـوالى ٥٨,٣٪ مـن إجمالى قـوة العمـل فى دولـة البحـريـن تتسـم بمستويـات تعليمية منخفضـة على مستوى المدرسة الابتـدائية ومستـوى القراءة والكتابة ومستـوى الأمية الأبجدية (١٢٪ مستوى المدرسـة الابتدائية و ١,٢٣٪ أميين و٢ر٢٣٪ يقرأ ويكتـب) وإن دل ذلك على شيء فإنما يـدل على أن الأنشطة الاقتصاديـة تتطلب عمالة كبيرة من هـذه الفئة من مستـويات التعليم المتدنيـة من العمالة غير المتعلمة حتـى تستطيع القيام بالأعمال اليدوية مـن إنتاج السلع أو أداء الخدمات (انظر جدول ٩ العمود ١٨).

(ب) والجدير بالذكر أن نسبة ٩٣٪ مـن الأميين عاملون مقابل ٧٪ عاطلين فى حين أن ٩٥٪ عاملين و٥٪ عاطلون مـن فئة يقرأ ويكتب، أما فئة المرحلـة الابتدائية تمثل ٩٣,٥٪ منهم عاملون فى مقابل ٦,٧٪ منهم عاطلين.

(ج) ويلاحـظ أن نسبة العاملين من الأميين غير البحـرينيين تمثل ٩٩٪ عاملين مقـابل ١٪ بطالـة وهي نسبـة لاتذكر وتحمـل بين طياتها مـا يشير إلى أن نسبة البطـالة فى الأميين تتجسد فى قـوة العمل البحرينيين الجنسيـة حيث تصـل إلى ١٤٪ عاطلين مقابـل ٨٦٪ منهم عاملين. والـوضع يتماثل بالنسبـة لوضع العمالـة على مستوى القراءة والكتـابة مـن نسب الأميين وتقترب فى التشابـه والتقارب فى القيـم إذا ما صنفت على أساس الجنس ذكوراً وإناثـاً أو الجنسية بحرينى وغير بحرينى أو على مستوى المرحلة الابتدائية (انظر جدول ١٠، ١١).

(د) والجدير بـالذكـر أن نسبة البطالـة بين البحرينيين الأصل تتجسـد بصفة عـامة فى المستويات التعليميـة المتدنية من الأميين ومستوى يقرأ ويكتـب ومستوى المدرسة الابتدائية وعلى وجه خاص بين الإناث البحرينيات، حيث تصل نسبة العاطلات

من البحرينيات إلى ٧١٪، ٧٣٪، ٥ر٥٣٪ من إجمالى قوة العمل الإناث من المستويات التعليمية: الأميات، تقرأ وتكتب، ومستوى المدرسة الابتدائية على الترتيب كما توضحه نتائج جدول ١١ تقاطع العمود ١١ مع الصفوف ٢٣و٢٧و٣١ على الترتيب. أما نسبة البطالة في الذكور فهى تكاد لا تذكر أو تصل لحدها الأمثل لتصل إلي ٦ ,٥٪، ٦ ,٢٪، ٧ ,٧٪ لمستويات التعليم: الأميين، يقرأ ويكتب، مستوى المدرسة الابتدائية من إجمالى قوة العمل الذكور البحرينيين الجنسية (انظر تقاطع العمود (٩) الصفوف ٢٢و٢٦و٣٠) على الترتيب. وما يجب الاشارة إليه أن نسبة البطالة بين العاملين غير البحرينيين تكاد لا تذكر حيث تتذبذب بين ٥٪، ٨٪ من إجمالى قوة العمل لغير البحرينيين لهذه المستويات التعليمية ومعظمهم من النساء. وقد يرجع السبب فى الارتفاع النسبى للبطالة بين الإناث البحرينيات فى المستويات التعليمية المتدنية من الأميين، تقرأ وتكتب، مستوى التعليم الابتدائية)، وربما إلى ارتفاع أجور البحرينيات لارتفاع مستوياتهن المعيشية من غير البحرينيات الجنسية واللاتى يتقبلن انخفاض فى الدخل، حيث تشير دراسات وزارة العمل والشئون الاجتماعية بدولة البحرين، قسم الدرسات العمالية لعام ١٩٨١ و ١٩٨٥ إلى أن متوسط الأجر الشهرى والدخل للعمالة الأمية ومستوي يقرأ ويكتب ومستوى المدرسة الابتدائية للبحرينيين الجنسية تعلو على غير البحرينيين لتصل ١٧٦و٢٤٥و ١٩٨ ديناراً بحرانياً للبحرينيين فى مقابل ٨٣و ١٠٦ و ١٤٧ ديناراً بحرانياً للعاملين من غير البحرينيين لمستويات التعليم الأميين ويقرأ ويكتب ومستوي المدرسة الابتدائية على الترتيب (١٦)، مما تجعل أصحاب الأعمال يفضلوا الأجانب للأعمال التى تتطلب مستويات تعليمية أقل من البحرينيين. وفضلاً عن ذلك فإن نوع الوظائف والأعمال التى تتطلبها المستويات التعليمية للإناث البحرينيات قد لا تتناسب مع أوضاعهن ومكانتهن الاجتماعية فضلاً عن أنها تتطلب جهداً عقلياً وتسبب عدم ارتياح نفسى عند الاقبال عليها مما يسبب ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث وفى الإجمالى العام لقوة العمل البحرينية، فضلاً عن ذلك كله، فإن العوامل الثقافية والاجتماعية ربما يكون لها الأهمية والوزن النسبى الأكبر فى حجم

البطالة لمستويات التعليم المتدنية.

المحور السادس: نحو تصور استراتيجى مستقبلى مقترح للموازنة في العلاقة بين العرض والطلب الاقتصادى لهيكل سوق العمالة والتنمية فى دولة البحرين.

وعلى الرغم من أن هيكل سوق العمالة بدولة البحرين يشهد اتزاناً نسبياً بين حجم العرض من مخرجات النظام التعليمى، خصوصاً في المستويات التعليمية العالية من التعليم الجامعى والفنى وحاجات سوق العمل من وظائف متاحة فى مواقع العمل والإنتاج، إلا أن هذه العلاقة تشهد اختلالاً نسبياً فى حجم العرض من مخرجات التعليم الثانوى العام والإعدادى والابتدائى ويقرأ ويكتب والأمين، طبقاً للبيانات الاحصائية السنوية منذ عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٩. ومن خلال المعايشة الفكرية للعلاقات بين حجم العرض والطلب الاقتصادى للعمالة فى هذه الدراسة فإن توقعات البطالة حتمية مستقبلاً وعلى مشارف القرن الحادى والعشرين والتى تتطلب وضع الخطط والاستراتيجيات وعشرات الدراسات العلمية الموضوعية للوقاية منها ولتفادى آثارها الاجتماعية والاقتصادية من هدر فى أغلى ما يملكه المجتمع من ثروة بشرية واقتصادية. وحتمية توقعات البطالة المتعلمة ليست وليدة الصدفة أو الإحساس الشخصى وإنما هى نتيجة للتطور التاريخى والمتوقع لهيكل الاقتصاد القومى للبحرين واثار أسعار البترول.

والظروف المستقبلية لآثار حرب الخليج وما توضحه الحسابات القومية للاقتصاد القومى من بيانات ومعلومات متاحة لتوقعات المستقبل لحجم فرص العمل ويمكن إيجازها فى النقاط التالية:

١ ـ أول هذه القواعد هو التنمية الاقتصادية والتطور التاريخى لها وتوقعاتها المستقبلية حيث تؤكد البيانات المعلنة للحسابات القومية للاقتصاد القومى لدولة البحرين ازدهاراً ونمواً كبيراً فى الناتج المحلى الإجمالى فى فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث تؤكد البيانات المعلنة، من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى أن الاقتصاد القومى يشهد معدل نمو موجب قدره + ٩٣ , ١٪ (٢٪ تقريباً) ما بين أعوام ٨١/ ١٩٨٤، إلا أنه يشهد انتكاسه لينحدر لأسفل بمعدلات عالية سالبة ـ ١٤ , ٦٪ ما بين عامى ٨١/ ١٩٨٧ يشهد هبوطاً تدريجياً بمعدلات سالبة تصل ـ

٥ , ٢٪ وبأى المؤشرات فإن هبوط معدلات التنمية فى الاقتصاد القومى بمعدلات سالبة يعنى عدة أمور:

(أ) وصول حالة الاتزان فى هيكل سوق العمالة للتحليل السابق فى المحاور الخمس السابقة من الدراسة خصوصاً للتعليم الجامعى والفنى إنما هو نتيجة للازدهار الكبير فى التنمية الاقتصادية فى فترة السبعينيات وحتى بداية العقد الثامن من هذا القرن مما تؤكد البيانات الاحصائية للتعداد الإحصائى الأخير لعام ١٩٨١ لعدم وجود مشكلة بطالة متعلمة سواء على مستوى التعليم الجامعى أو التعليم الثانوى الفنى.

(ب) وبالرغم من التطور الاقتصادى بمعدلات عالية فى فترة السبعينيات وأوائل هذا العقد إلا أن بطالة البحرينيين تمثل نسباً تعلو تقريباً من حد الاتزان وقد سبق الحديث عن أسبابها.

(ج) أما الانخفاض التدريجى لمعدلات التنمية الاقتصادية بمعدلات سالبة ما بين ١٩٨٤، وحتى نهاية العقد الثامن وأوائل العقد التاسع فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على حجم فرص العمل للعمالة الجامعية مما يسبب فائضاً من البطالة فى المتعلمين بنسب منخفضة نسبياً تتزايد يوماً بعد يوم. مما يحتم على المهتمين من إعداد العدة من دراسات استراتيجية لوضع الخطط وبدائل الحلول لمشكلة البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وما تمثله من هدر فى الثروة البشرية والاقتصادية للمجتمع قبل أن تستفحل المشكلة.

٢ ـ وانخفاض معدلات التنمية لم ينشأ من فراغ ولكنه من واقع حى وملموس وهذا ما تؤكده أسعار البترول المصدرة من دولة البحرين وما لعائداته من اثار بالغة فى عملية التنمية الاقتصادية وفتح فرص العمل، حيث يمثل قطاع المناجم قرابة ربع الدخل القومى لدولة البحرين تقريباً فهو يتأرجح ما بين ٦ , ٣١٪ من إجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٨١ قد هبط إلى ٥ , ١٩٪ من الدخل القومى من الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٧. (١٩) ومما يؤكد ذلك انخفاض قيمة النفط المصدر بجدول (١٣) مابين أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٨ بمعدلات عالية تعادل ٣٥ , ٩٪ الأمر الذى يوثر حتماً على حجم فرص العمل المطروحة في هيكل سوق العمالة

لتأثرهـا بمراحل التنمية من نقصـان تدريجي يؤدى حتماً إلى وجود بطالـة بصورها الصريحة والمقنعة مستقبلاً.

٣ ـ أما شكل المستقبل خصوصاً بعد حرب الخليـج وتحرير دولة الكويت فإن توقعات عائدات النفـط كمصدر هـام من مصادر الثـروة الوطنية والقـومية لـدول الخليج سوف تنخفـض تدريجيـاً، ذلك بسبـب ارتفاع العـرض من البترول عـن الطلب الحقيقى عليـه ورغبة دول الأوبـك ودول الخليج فى تعويـض تكاليـف الحرب مما سوف يكون لـه الأثر البالغ على حجـم الاستثمارات من عائدات النفط ومـاله من آثار على حجم فرص العمل داخل دولة البحريـن كإحدى الدول التى يمثل النفط مصدراً رئيسياً للاستثمارات القومية والناتـج القومى، مما يشير إلى انخفاض نسبى لحجم فـرص العمل أو على الأقل إلى ثبات نسبـى لحجم فرص العمـل، وارتفاع نسبة البطالة نتيجة للزيادة السكانية العالية.

٤ ـ وعلى الجانب الآخر فـإن حجم السكان يتزايد بمعدلات عـالية تصل إلى ٩ر٤٪ ما بين أعوام ٧١/ ١٩٨١ لآخر تعـداد سكانى، فى مقابلة النمو فى حجـم قوة العمل بمعدلات عالية ٢٦ ,٩٪ مما يؤثر حتماً فى حجـم العمالة الجديدة التى تلتحق بسوق العمل يومـاً بعد الآخر ويسبب اختلالات مستقبلية على حجـم العرض والطلب الاقتصادى للعمالة المتعلمـة مستقبلاً ما لم توضع الخطـط والاستراتيجيات العلمية للوقاية منها والتى تتطلب خطـوط عمل يمكن أن تسير متوازية فى آن واحد والتى نقترح منها:

الخط الأول ـ تخطيط التعليم:

ولا يعنى ذلك الحد من التعليم أو وضع قيود أو حدود أو شروط أو ضوابط صعبة للقبول بـالجامعات أو بمراحل التعليـم الأخرى كما تفعل بعض الـدول، إذ أن عوائد التعليم الاجتماعية عـالية ولايمكن إغفالها أو تجاهلها، حيث يسهـم التعليم فى خفض نسبة الجريمة ويسهم فى الحفاظ على الأمن الوطنى والولاء الاجتماعى ويسهم فى ارتفاع مستوى الصحـة والحياة الاجتماعية. ولكـن التعليم دون تـوفير فرصة عمـل مثمرة أو تعليـم دون أن يعمل على تحريـك الفـرد من مستـويات اجتماعيـة واقتصـادية أقـل إلى المستويات الأعلى، فإن ذلك التعليم يكون تعليـم غير مثمر، بل يمثل فاقداً وهدراً فى

الثروة البشرية ورأس المال القومى فضلاً عن الاثار السلبية على الأمن والسلام الاجتماعى ولحل المعادلة الصعبة فإن ذلك يتطلب جهوداً مخلصة وصادقة وأمينة تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع منها:

(أ) التوسع فى التعليم الثانوى الفنى: بأنواعه الصناعى والزراعى وخصوصاً فى دولة البحرين والدول العربية المتشابهة للأسباب التالية:

١ ـ يمثل التعليم الثانوى الفنى أصغر نسبة فى قوة العمل ٦,٨٪ من إجمالى قوة العمل فى دولة البحرين مما يستوجب ارتفاع تلك النسبة حيث يشتد الطلب الاقتصادى على معظم تخصصاته.

٢ ـ التعليم الفنى يسهم في فتح فرص عمل مثمرة من الشباب يمكن أن تستثمر في تقديم الأنشطة الاقتصادية الذاتية وتخفف الأعباء من على المجتمع فى توفير فرص عمل اجتماعية.

٣ ـ مازالت نسبة التعليم الفنى للبحرينيين تنخفض فى سوق العمل لتمثل ٤١,٥٪ مقابل ٥٨,٥٪ لغير البحرينيين.

٤ ـ اتباع سياسة الإحلال للقوى العاملة للبحرينيين مكان غير البحرينيين، أو ما يمكن تسميته ببحرنة الوظائف الفنية.

٥ ـ تخفيف الأعباء على التعليم الجامعى خصوصاً فى التخصصات النظرية والأدبية التى تشكو من فائض وبذلك يتم التحويل من التعليم الجامعى فى التخصصات التى تشكو من فائض إلى التعليم الثانوي الصناعى والزراعى والذى يسهم فى فتح فرص العمل المستقلة.

(ب) أما بالنسبة للتعليم الجامعى، فالأمر يتطلب عمل العديد من الدراسات للتوصل إلى التخصصات التى تمثل فائضاً عن حاجات سوق العمل للحد منها، والتخصصات التى تشكو من عجز لتحويل الطلاب والطلبات اليها وفتح أقسام جديدة بالتعليم الجامعى. فهناك تخصصات مثل طب الأسنان والطب البيطرى والحقوق، والفنون الجميلة والمسرح والسينما والزراعة.. والعديد من التخصصات تسهم فى تنمية المجتمع البحرينى ومازالت لم تتوفر بجامعة البحرين.

(ج) بالنسبة للتعليم الثانوى العام: فإن المدرسة الشاملة والتى تؤهل الطالب للتعليم الجامعى فضلاً عن تزويدة بمهنة وعمل تؤهله إلى الاعتماد علي النفس وخلق عمل مثمراً له من خلال تزويده بمجموعة المهارات العملية والعلمية لخلق فرص عمل ذاتية ولتخفيف الأعباء الاجتماعية من على الدولة وتحويلها على القطاع الخاص فالمدرسة الشاملة تسهم من حدة بطالة التعليم الثانوي العام وتخفف من بطالة التعليم الجامعى. والجدير بالذكر أن نسبة المتعلمين من قوة العمل بالثانوى إلى المتعلمين الجامعيين تعادل نسبة٧٧ ٢٦٧ + ٩٩٤١) على٩٣٣١ = ٤ تقريباً (انظر جدول ٩ عمود ١٧) وهى صغيرة جداً حيث يتطلب لكل مهندس ٢٥ عامل من العمالة التقنية ذات التعليم الثانوى ولكل طبيب يتطلب حوالى ٣٠ ممرض وممرضة ومساعدين فنين وإداريين وهكذا ولكن نسبة المتعلمين الجامعيين إلى المتخصصين بالتعليم الثانوى نسبة ١:٤ وهى صغيرة جداً عن المعدلات المطلوبة.

الخط الثانى: وهو التنمية الاقتصادية:

ومهما يكن من أمر، ومهما يكن من خطط تعليمية وبدائل من الحلول لن ولم تعمل على امتصاص حجم فائض العمالة ما لم تحدث تنمية اقتصادية واجتماعية تعمل على خلق فرص عمل مثمرة جديدة لإحداث التوازن بين حجم القوى العاملة الداخلة فى سوق العمل الآن وفى المستقبل نتيجة للزيادة السكانية وهذا لن ولم يتأتى إلا من خلال التوسع الأفقى والرأسى لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية معاً بدولة البحرين والدول العربية المشابهة من خلال محاور وخطوط العمل التالية:

(أ) التوسع فى النشاط الزراعى:

فعلى الرغم من صغر مساحة دولة البحرين والتى تصل إلى ٩ , ٦٠ كيلو متر مربع فى حوالى ١٠ جزر هى المحرق وأسرى البنية صالح وستره وقصاره والقليعه وأم الصبان وحده وأم النهمان وحوار، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الملوحة وعوامل التعرية فى البحر إلا أن تكنولوجيا الزراعة تمكن دولة البحرين من زيادة الإنتاج الزراعى من خلال الرى بالتنقيط والرى بالرش وتخفف من حجم استيراد السلع الغذائية وتفتح فرص عمل مثمرة للشباب. حيث توضح بيانات احصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٨٦ أن دولة البحرين تأكل أكبر مما تزرع وتستهلك

أكثر مما تنتج مما يسبب عجزاً فى الميزان التجارى الخارجى فى حجم الصادرات وحجم الواردات. فحجم صادرات الأغذية والحيوانات الحية المستوردة لعام ١٩٨٦ يصل إلى ٦ , ٧٥ مليون ديناراً بنسبة (٦ , ٧٥ على ٥ , ٣٢ =) ٢ , ١٤٪ من إجمالى حجم الواردات، مقابل ١ , ١ مليون ديناراً صادرات بواقع (٨ , ٠٪) صفر٪ تقريباً من إجمالى حجم الصادرات لعام ١٩٨٦، وبعجز فى الميزان التجارى يعادل (٥ , ٧٤٪) فى قطاع الزراعة(٢٠).

(ب) وإذا كانت طبيعة الأرض الرملية وارتفاع تكلفة ونسبة الملوحة وتكنولوجيا الزراعة قد تعمل على رفع تكاليف الزراعة عن استيرادها، فإن الموارد الطبيعية التى منحها الله لدولة البحرين هى كثيرة ويمكن أن تفتح فرص من خلال عمل مثمر تكفى لضعف سكان البحرين إذا ما أحسنت استثمارها من خلال المصادر الاستراتيجية التالية:

١ ـ تنمية الثروة السمكية وتصنيعها وتغليفها حيث مازالت الثروة السمكية مصدر للبروتين، ومصدر حيوى للدخل القومى يمكن تنشيطه إذا استخدمت تكنولوجيا الصناعات السمكية من تغليف وتعليب على الإنتاج الضخم (Mass Production) وإشباع السوق المحلية وتصدير الفائض للدول المحرومة من المصادر البحرية أو المصادر السمكية. وبذلك يفتح فرص عمل مثمرة لدولة البحرين.

٢ ـ تنمية الصناعات البترولية:

وهو قطاع هام ومصدر رأسي من مصادر الثروة الاقتصادية يمكن تعظيم تنميته (Maximization) من خلال عمل الصناعات ذات الإنتاج العالى من الصناعات البتروكيمياوية والتى يمكن أن تسمح بمئات الألوف من فرص العمل فى المستقبل والتى تسهم فى تنمية الدخل القومى وامتصاص العمالة الحالية والمستقبلية.

٣ ـ تنمية قطاع السياحة:

تتمتع البحرين ببيئة جغرافية تؤهلها لتكون السياحة مصدراً ونشاطاً اقتصادياً من مصادر الدخل القومى وخصوصاً فى فصل الشتاء وتتميز بأنها تتمتع بمشتى جميل خصوصاً إذا ما استثمرت البحر فى الرياضة البدنية والبحرية للسياح العرب والأجانب، مع التوسع فى الأنشطة الترويحية من ملاهى رياضية تعمل على جلب

السياح وتنشيط قطاع الفندقة وزيادة دخل المجتمع المحلى.

الخط الثالث: وهو تخطيط السكان:

ونظراً للزيادة السكانية العالية فالأمر يتطلب تنظيم النسل وتخطيط الإنجاب للحد من معدلات الإنجاب والزيادة السكانية أو على الأقل ثباتها عند نسب معينة من خلال تخطيط الأسرة (Family Planning) فتخطيط وتنظيم الأسرة يسهم بحد كبير فى تحديد الزيادة السكانية في المستقبل ويخفف نسبياً من حدة الأعباء السكانية ويخفف من نسبة الإعالة والبطالة في المستقبل، ويتأتى ذلك من خلال تعليم المرأة ورعايتها صحياً ونفسياً وتوعيتها من خلال البرامج التعليمية الموجهة للمرأة فى وسائل الإعلام بالتليفزيون، الإذاعة، المجلات والبرامج النسائية المتخصصة والموجهة كذلك لرعاية الأمومة والطفولة لمستقبل الطفل.

الخط الرابع: اتباع سياسة الإحلال للعمالة البحرينية محل العمالة الأجنبية:

وهذا الحل له مزاياه وعيوبه، فالعمالة غير البحرينية تسهم فى نقل خبرات جديدة أو تسهم فى إنتاجية عالية بأسعار منخفضة جداً إذا ما قورنت بالعمالة البحرينية خصوصاً فى قوة العمل من المستويات التعليمية المتدنية أو تشبع حاجات سوق العمل فى التخصصات التى يندر تواجدها فى العمالة البحرينية الجنسية مما يستوجب وجدوها واتباع سياسة الإحلال يتطلب وقت وجهد وعشرات من الدراسات التى تضع خطط طويلة المدى لاتباع سياسة الإحلال وبحرينية الوظائف وسياسة التحويل في التخصصات التى تشكو من عجز لتشجيع الشباب للدخول بها.

الخط الخامس: إصدار القوانين والتشريعات بمنع الأطفال والصبية من العمل لإتاحة فرص العمل للكبار وخصوصاً فى الأعمال اليدوية التى تتطلب مستويات تعلميه متدنية.

المراجع والهوامش

(١) على عبد ربه: «الأصول الاقتصادية للتربية»، فى على عبد ربه وآخرين، دراسات فى الأصول الفلسفية والثقافية والاقتصادية للتربية (القاهرة: جامعة حلوان، ١٩٨٤، ص ١ - ٥٤.

(٢) على عبد ربه: «مجانية التعليم المصرى بين الإبقاء والإلغاء مع استراتيجية مقترحة لتخطيط التعليم وترشيد اقتصادياته للأجيال القادمة"، المؤتمر الدولى الثالث عشر للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، من (٢٦ - ٣١ مارس ١٩٨٨).

3- Psacharopoulos,G., Education for Development An Analysis of Investment Lonbdon: oxford Choices (Lonbdon oxford university Press), 1985, PP: 29-69.

(٤) نظراً لانضمام الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية وكلية الخليج للتكنولوجيا لتمثل جامعة البحرين فإن بيانات التعليم الجامعى للعام الدراسى ٨٤/ ١٩٨٥ كانت على النحو التالى: الطلاب المسجلون بالكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية عددهم ٥٧٥ طالب وطالبة من واقع بيانات المجموعة الإحصائية ١٩٨٥ للجهاز المركزى للإحصاء المنشورة فى ديسمبر ١٩٨٦ جدول (٦-٢٠) ص ١٨٨، أما بيانات كلية الخليج الجامعية للتكنولوجيا لعام ٨٤/ ١٩٨٥ من نفس المرجع السابق جداول (٦-٢١) إلى (٦-٢٣) من صفحة ١٨٩ - ١٩٣ وهى المراد الطلاب على مستوى الشهادة ولم تأخذ على مستوى الدبلوم المتوسط وهى (٢٩٧ + ٥١٧ + ٣٩٧ + ٦٦) وبذلك يبلغ حجم التعليم الجامعى لعام ٨٤/ ١٩٨٥ إلى ٢٠٥٢ طالب وطالبة.

(٥) وزارة التربية والتعليم بدولة البحرين، قسم الإحصاء التربوى: خلاصة إحصائية عن التعليم فى البحرين ٨٨/ ١٩٨٩.

(٦) حجم السكان فى عام ١٩٧١ طبقاً للتعداد الإحصائى وحجم سكان ١٩٨١ أيضا طبقاً للتعداد الاحصائى الأخير لعام ١٩٨١ مصدرها الجهاز المركزى للإحصاء: المجموعة الاحصائية ١٩٨٥ ديسمبر ١٩٨٦. جدول (٢-١) ص ١٦.

(٧) معدل الزيادة السنوى حسب على أساس معدل الزيادة من المعادلة اللوغاريتمية الأسية فى النموذج الرياضى بالدراسة. أنظر إجراءات الدراسة ومنهج البحث. أما حجم سكان عام ١٩٩٠، ٢٠٠٠ فهى طبقاً للاسقاطات المتوسطة للسكان بالجهاز المركزى للإحصاء المجموعة الاحصائية ١٩٨٨ ديسمبر ١٩٨٩ جدول (٢-٢٨) ص ٥٠، جدول (٢-٣٨) ص ٦٠.

(٨) الأعمدة من (١) إلى (١٨) بجدول (٤) مصدرها: الجهاز المركزى للإحصاء، المجموعة الاحصائية ١٩٨٨، ديسمبر ١٩٨٩، جدول (٢-٨) صفحة ٢٦. أما الأوزان النسبية فى الصفوف رقم (١٩) إلى (٤٤) من تقديرات الدراسة. كذلك التعليم الجامعى حيث على أساس حجم البكالوريوس/ الليسانس بالاضافة إلى الماجستير والدكتوراة.

(٩) بيانات جدول (٤) من: قسم الإحصاء التربوى وزارة التربية والتعليم: إحصاءات التعليم للعام الدراسي ٨٧/ ١٩٨٨ لدولة البحرين، غير مؤرخ النشر وهى آخر بيانات منشورة ومتاحة من وازرة التربية والتعليم بدولة البحرين من حيث الجنس والجنسية، الجداول بالصفحات ٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٤ و٢٩٠ و٣١٧ و٣٠٨ و٣١١ و٣١٧ على التوالى. أما التقديرات الأخرى بجدول (٥) فهى من تقديرات الدراسة الحالية.

(١٠) الجهاز المركزى: المجموعة الاحصائية ١٩٨٨، مرجع س ابق، جدول (٢-٢٥) صفحة ٤٧.

11- Wasld Bank, World Development Report 1985 (N.T: oxford University Press) 1985, Tahle 25, PP: 222 - 223

(١٢) إجمالى حجم السكان والقوى العاملة من حيث أعداد فى التعداد السكانى لسنوات التعداد من ١٩٥٩ - ١٩٨١ الموضحة بجدول (٦) بالدراسة مشتقة من الجهاز المركزى: المجموعة الاحصائية ١٩٨٥ لعدم توافر مناخ المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٨ الأخيرة ــ جدول (٥-١) صفحة ١٤٤. أما حجم السكان لعام ١٩٩٠ من

المجموعة الاحصائية، مرجع سابق، جدول (٢-٢٨) صفحة ٥٠ أما سكان عام ٢٠٠٠ من جدول (٢-٢٨) صفحة ٦٠ نفس المرجع. أما باقى الجدول فهو من تقديرات الدراسة الحالية.

(١٣) بيانات جدول (٧) لعام ١٩٨١, ٧١, ٦٥ من الجهاز المركزى للإحصاء، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٥ مرجع سابق، جدول (٥-١) ص ١٤٤، أما الوزن النسبى للجنسية لهذه السنوات فهو من تقديرات الدراسة. كذلك اسقاطات عام ١٩٩٠ عام ٢٠٠٠ المتوقع احتمالها هي من تقديرات الدراسة الحالية وذلك على أساس من اسقاطات الجنس (الوزن النسبى للذكور والإناث) وتقدير انحداراتها ومعامل انحدارها من المعادلة (٢) ثم تقدير قيمتها من المعادلة (١). كذلك على أساس ثبات نسبة القوى العاملة البحرينية وغير البحرينية (٢ر٤٤, ٨, ٥٥)٪ من إجمالى حجم القوى العاملة المقدرة بجدول (٦). وقد تم ذلك نظراً لانخفاض نسبة الذكور وارتفاع نسبة الإناث فى القوى العاملة بمعدل حسب من المعادلة (٢) فهى تتمض للقوى العاملة البحرينية من ١, ٩٥٪ إلى ٢, ٨١٪ ؤلى ٧١٪ إلى ٦٢٪ فى الأعوام ٧١، ٨١، ٩٠، ٢٠٠٠ على الترتيب بمعدل ١, ٧٤٪. وبنفس الطريقة قدرت لغير البحرينيين وإجمالي القوى العاملة.

(١٤) معدلات الزيادة مقدره بواسطة هذه الدراسة من المعادلة ٢).

(١٥) بيانات جدول (٨) الصفوف ١٠، ١١، ١٢ مشتقة من الجهاز المركزى للإحصاء، لمجموعة إحصائية ١٩٨٥، مرجع سابق جدولى (٥-٣)، (٥-٤) صفحتى ١٤٦، ١٤٧. أما الصفوف (١٣)،(١٤)، حتى (١٧) من الأوزان النسبية من تقديرات الدراسة الحالية.

(١٦) أنظر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية بدولة البحرين، إدارة العمل: إحصاءات القوى العاملة - أبريل ١٩٨٥، كذلك مارس ١٩٨١ جدول ١٢٥ ص ٣٢٥.

(١٧) مصدر بيانات الناتج المحلى الإجمالى (٨١/ ١٩٨٧) من: بيانات إدارة التقييم والبحوث الاحصائية بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى، المنشورة بالمجموعة الاحصائية للجهاز المركزى للإحصاء، ديسمبر ١٩٨٩، جدول (١٨ - ١) صفحة ٤٦٨. أما معدلات النمو والتغير فهى من تقديرات الدراسة الحالية من المعادلة ٢) للنموذج الرياضى بإجراءات الدراسة وعملياتها.،

(١٨) بيانات جدول (١٣) من منحة النفط المصدر بالمليون دولار أمريكى ٧٨/ ١٩٨٨ من إدارة النفط بوزارة التنمية والصناعة المعلنة بالمجموعة الاحصائية للجهاز المركزى للإحصاء المنشورة فى ديسمبر ١٩٨٩، جدول (١٢-١٠) صفحة ٣٣٠ بعد تقريبها من الألف دولار إلي المليون دولار أمريكى. أما تقديرات معدلات التغير فهى من تقديرات الدراسة الحالية من النموذج الرياضى معادلة (٢) بإجراءات الدراسة وعملياتها.

(١٩) منحة النشاط الاقتصادى لقطاع المناجم (٨, ٤٢٩٪ ١, ٣٥٩) وهو إجمالى الناتج المحلى لعام ٨١ يعادل ٦, ٣١٪ من إجمالى الدخل القومى، ونظائرها لعام ١٩٨٧ هى (٨ر٢٢١٪ ٢, ١١٣٨ = ٥, ١٩٪). مصدر الأعداد الجهاز المركزى للإحصاء، مرجع سابق فى جدول ١٨ جدول (١٨ - ١) صفحة ٤٦٨.

(٢٠) الجهاز المركزى للإحصاء: إحصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٨٦، معدة حسب التصنيف الدولى الموحد والمعدل (المنامة: أكتوبر ١٩٨٧) جدول ٥, ٣ على الترتيب.

جدول رقم (١)

العائد الاقتصادي من مراحل التعليم: (أ) الابتدائي، (ب) الثانوي، (ج) الجامعي، على مستوى الفرد والمجتمع في ٤٣ دولة متقدمة، ونامية، متطلعة للنمو. (٢)

م	الدولة	المستوى الاقتصادي	العائد الاقتصادي للتعليم بالنسبة لتكلفته (٪)					
			على مستوى الفرد			على مستوى المجتمع		
			الابتدائي	الثانوي	الجامعي	الابتدائي	الثانوي	الجامعي
١	أثيوبيا	دول متطلعة للنمو (فقيرة أو متخلفة)	٣٥,٠	٢٢,٨	٢٧,٤	٢٠,٣	١٨,٧	٩,٧
٢	غانا		٢٤,٥	١٧,٠	٣٧,٠	١٨,٠	١٣,٠	١٦,٥
٣	كينيا		٢٨,٠	٣٣,٠	٣١,٠	٢١,٧	١٩,٢	٨,٨
٤	مالاوي		غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	١٥,١	غ.م
٥	نيجيريا		٣٠,٠	١٤,٠	٣٤,٠	٢٣,٠	١٢,٨	١٧,٠
٦	سيراليون		غ.م	غ.م	غ.م	٢٠,٠	٢٢,٠	٩,٥
٧	أوغندا		غ.م	غ.م	غ.م	٦٦,٠	٢٨,٦	١٢,٠
٨	نيبايور		غ.م	غ.م	غ.م	١٢,٤	غ.م	غ.م
٩	المغرب		غ.م	غ.م	غ.م	٥٠,٥	١٠,٠	١٣,٠
١٠	الهند		١٧,٣	١٨,٨	١٦,٢	١٣,٤	١٥,٥	١٠,٣
١١	أندونيسيا		٢٥,٥	١٥,٦	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٢	كورياج		غ.م	غ.م	غ.م	١٢,٠	٩,٠	٥,٠
١٣	ماليزيا		غ.م	٣٢,٦	٣٤,٥	غ.م	غ.م	غ.م
١٤	الفلبين		٩,٠	٦,٥	٩,٥٢٥	٧,٠	٦,٥	٨,٥
١٥	سنغافورة		غ.م	٢٠,٠	,٤	٦,٦	١٧,٦	١٤,١
١٦	تايوان		٥٠,٠	١٢,٧	١٥,٨	٢٧,٠	١٢,٣	١٧,٧
١٧	تايلاند		٥٦,٠	١٤,٥	١٤,٠	٣٠,٥	١٣,٠	١١,٠
١٨	البرازيل		غ.م	٢٤,٧	١٣,٩	غ.م	٢٣,٥	١٣,١
١٩	شيلي		غ.م	غ.م	غ.م	٢٤,٠	١٦,٩	١٢,٢
٢٠	كولومبيا		١٥,١	١٥,٤	٢٠,٧	غ.م	غ.م	غ.م
٢١	المكسيك		٣٢,٠	٢٣,٠	٢٩,٠	٢٥,٠	١٧,٠	٢٣,٠
٢٢	فنزويلا		غ.م	١٨,٠	٢٧,٠	٨٢,٠	١٧,٠	٢٣,٠
٢٣	قبرص		١٥,٠	١١,٢	١٤,٨	غ.م	غ.م	غ.م

«تابع» جدول رقم (١)

العائد الاقتصادي من مراحل التعليم: (أ) الابتدائي، (ب) الثانوي، (ج) الجامعي، على مستوى الفرد والمجتمع في ٤٣ دولة متقدمة، ونامية، ومتطلعة للنمو. (٢)

م	الدولة	المستوى الاقتصادي	العائد الاقتصادي للتعليم بالنسبة لتكلفته (٪)					
			على مستوى الفرد			على مستوى المجتمع		
			الابتدائي	الثانوي	الجامعي	الابتدائي	الثانوي	الجامعي
٢٤	اليونان	دول نامية	٢٠,٠	٦,٠	٥,٥	١٦,٥	٥,٥	٤,٥
٢٥	إسرائيل		٢٧,٠	٦,٩	٨,٠	١٦,٥	٦,٩	٦,٦
٢٦	إيران		غ.م	٢١,٢	١٨,٥	١٥,٢	١٧,٦	١٣,٦
٢٧	بورتريكا		غ.م	٣٨,٦	٤١,١	٢١,٩	٢٧,٣	٢١,٩
٢٨	أسبانيا		٣١,٦	١٠,٢	١٥,٥	١٧,٢	٨,٦	١٢,٨
٢٩	تركيا		غ.م	٢٤,٠	٢٦,٠	غ.م	غ.م	٨,٥
٣٠	يوغوسلافيا		٧,٦	١٥,٣	٢,٦	٩,٣	١٥,٤	٢,٨
٣١	استراليا	دول متقدمة (أو غنية صناعية)	غ.م	١٤,٠	١٣,٩	غ.م	غ.م	غ.م
٣٢	بلجيكا		غ.م	٢١,٢	٨,٧	غ.م	١٧,١	٦,٧
٣٣	كندا		غ.م	١٦,٣	١٩,٧	غ.م	١١,٧	١٤,٠
٣٤	الدنمارك		غ.م	غ.م	١٠,٠	غ.م	غ.م	٧,٨
٣٥	فرنسا		١٣,٨	١٦,٧	غ.م	١٠,١	١٠,١	١٠,٩
٣٦	ألمانيا الفيدرالية		غ.م	غ.م	٤,٦	غ.م	غ.م	غ.م
٣٧	إيطاليا		غ.م	١٧,٣	١٨,٣	غ.م	غ.م	غ.م
٣٨	اليابان		غ.م	٥,٩	٨,١	غ.م	٤,٦	٦,٤
٣٩	نيوزلاند		غ.م	٢٠,٠	١٤,٧	غ.م	١٩,٤	١٣,٢
٤٠	النرويج		غ.م	٧,٤	٧,٧	غ.م	٧,٢	٧,٥
٤١	السويد		غ.م	غ.م	١٠,٣	غ.م	١٠,٥	٩,٢
٤٢	المملكة المتحدة		غ.م	١١,٧	٩,٦	غ.م	٣,٦	٨,٢
٤٣	الولايات المتحدة		غ.م	١٨,٨	١٥,٤	غ.م	١٠,٩	١٠,٩

■ غ.م = غير متاح البيانات ونتائج الدراسة

■ مصدر هذه البيانات أنظر رقم (٢) من المراجع والهوامش «ساكرابلوس، ١٩٨٥).

جدول رقم (٢)

إجمالي السكان بدولة البحرين حسب الجنسية والجنس، كذلك المخزون التربوي للسكان ١٠ سنوات فأكثر حسب تعليمهم الجامعي (بكالوريوس أو ليسانس) وماجستير ودكتوراة أو مايعادلها طبقاً لآخر تعداد سكاني (١٩٨١).

البيان	إجمالي السكان لآخر تعداد (١٩٨١)			المخزون التربوي للتعليم الجامعي (أعداد مطلقة)		
	بحريني	غير بحريني	الجملة	بحريني	غير بحريني	الجملة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
ذكور	١١٩٩٢٤	٨٤٨٦٩	٢٠٤٧٩٣	٢١١٤	٥٤٤٩	٧٥٦٣
إناث	١١٨٤٩٦	٢٧٥٠٩	١٤٦٠٠٥	١١٦٩	٢٠١٥	٣١٨٤
جملة	٢٣٨٤٢٠	١١٢٣٧٨	٣٥٠٧٩٨	٣٢٨٣	٧٤٦٤	١٠٧٤٧

■■ المصدر: الأعمدة (١)، (٢)، (٣) من مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية (١٩٨٨) «المنامة: ديسمبر ١٩٨٩»، جدول (٢-٨)، ص: ٢٣-٢٤.
الأعمدة (٤)، (٥)، (٦) حسبت في هذه الدراسة طبقاً لأحدث بيانات من جدول (٢-٨) ص٢٦، المرجع السابق.

جدول رقم (٣)

الإسقاطات المستقبلية المحتملة والمتوقعة حتى عام ٢٠٠١ للمخزون التربوي لسكان دولة البحرين (١٠ سنوات فأكثر) حسب مستوى تعليمهم الجامعي (بكالوريوس / ليسانس / ماجستير / دكتوراة أو مايعادلها)، حسب الجنسية والجنس.

البيان	الوزن النسبي (٪) للمخزون التربوي الجامعي			الإسقاطات المستقبلية المتوسطة المحتمل توقعاتها حتى عام ٢٠٠١ لإجمالي السكان			الإسقاطات المستقبلية للمخزون التربوي للسكان ١٠ سنوات فأكثر طبقاً لمستوى تعليمهم الجامعي المتوقعة عام ٢٠٠١.		
	بحريني	غير بحريني	الجملة	بحريني	غير بحريني	الجملة	بحريني	غير بحريني	الجملة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
ذكور	١,٧٦	٦,٤٢	٣,٦٩	٢٣٤٨٣٥	١٣٩٢٤٢	٣٧٤٠٧٧	٤١٤٠	٨٩٤٠	١٣٨١٥
إناث	٠,٩	٧,٣٢	٢,١٨	٣٣٣٧٠٤	٥٩٧٠٧	٢٩٣٤١١	٢٣٠٦	٤٣٧٣	٦٣٩٨
جملة	١,٣٨	٦,٦٤	٣,٠٦	٤٦٨٥٣٩	١٩٨٩٤٩	٦٦٧٤٨٨	٦٤٥٢	١٣٢١٣	٢٠٤٤٩

■■ الأعمدة (١)، (٢)، (٣) من تقديرات الدراسة الحالية وذلك بقسمة الأعداد في الأعمدة (٤)، (٥)، (٦) على ماينظر معاً من الأعداد في الأعمدة (١)، (٢)، (٣)، على الترتيب جدول رقم (١). إما الأعداد بالأعمدة (٧)، (٨)، (٩) قدرت بضرب الأعمدة (١)×(٤)، (٢)×(٥)، (٣)×(٦) على التوالي إما الإسقاطات المستقبلية المتوسطة لإجمالي السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٠١ مصدرها: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٨٨، مرجع سابق جدول رقم (٢-٣٩) ص٦١.
ويلاحظ الجملة للذكور والإناث في الأعمدة (٧)، (٨) لاتساوي جملة الذكور والإناث بالعمود ٩ نظراً لأن تقدير الجملة ليس مبني على الجمع الجبري للذكور والإناث وإنما قدرت على أساس حاصل ضرب نسبة المخزون التربوي لجملة والذكور والإناث لإجمالي السكان عام ٢٠٠١، والمطمئن في هذه النتائج إن جملة المخزون التربوي للتعليم الجامعي في عمود (٧)، (٨)، (٩) قريب جداً من حاصل جمع المخزون التربوي ذكوراً وإناثاً لذلك فضلنا تركها كما هي بتقديرات حاصل ضرب نسبة المخزون التربوي لكل خلية «ذكوراً وإناثاً وجملة» في إجمالي السكان عام ٢٠٠١.

جدول (٤)

الوزن النسبي لإسهامات التعليم الجامعي (٪) بالنسبة لنظائرها لمستويات التعليم الأخرى في البنية الاجتماعية للتركيب السكاني ١٠ سنوات فأكثر على أساس من الجنس :
(أ) ذكوراً، (ب) وإناثا، وعلى أساس من الجنسية : (أ) بحريني، (ب) غير بحريني (أجانب)، طبقاً لآخر بيانات رسمية متاحة من الجهاز المركزي للإحصاء في ديسمبر ١٩٨٩ . (٨)

الوزن النسبي لإسهامات المستوى التعليمي في المكان		الوزن النسبي	إجمالي سكان البحرينيين						إجمالي سكان غير البحرينيين						إجمالي سكان البحرينيين					
			ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
			(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)
أمي	١٩		١٨١٢٥	٢١,٢	٣٥١١٤	٤١,٤	٥٣٢٢٩	٣١,٢	١٦٧٤٢	٢١,٤	٢٣٣٦	١٥,٨	٢٠٠٧٨	٢٠,٢	٣٤٨٦٧	٢١,٣	٣٨٤٥٠	٢٦,٣	٧٣٣١٧	٢٧,٢
	٢٠	٪	٢٤		٦٦		١٠٠		٨٣,٣		١٦,٧		١٠٠		٤٧,٦		٥٢,٤		١٠٠	
	٢١	٪					٧٢,٦						٢٧,٤						١٠٠	
يقرأ ويكتب	٢٢		٢٤٤٦٦	٢٨,٦	٢٠١٥٥	٢٣,٨	٤٤٦٢١	٢٦,٢	٢١٦٠٧	٧,٧	٤٥٢٦	٢١,٤	٢٦١٣٣	٢٦,٣	٤٦٠٦٢	٢٨,١	٤٦٨١	٢٣,٢	٧٠٧٥٤	٢٦,٢
	٢٣	٪	٥٤,٨		٤٥,٢		١٠٠		٨٢,٧		١٧,٣		١٠,-		٦٥,١		٣٤,٩		١٠٠	
	٢٤	٪					٦٣,١						٣٦,٩						١٠٠	
التعليم الابتدائي	٢٥		١٦٦٥١	١٩,٥	١١٣٦٣	١٣,٤	٢٨٠١٤	١٦,٤	٦٩١٩	١٢,٢	٢٠٩٨	٩,٩	١١٧١٧	١١,٨	٢٦٢٧٠	١٦	١٣٤٦١	١٢,٧	٣٩٧٣١	١٤,٧
	٢٦	٪	٥٩,٤		٤٠,٦		١٠٠		٨٢,١		١٧,٩		٢٩,٥		٦٦,١		٢٣,٩		١٠٠	
	٢٧	٪					٧٠,٥						١٠٠						١٠٠	
التعليم الإعدادي	٢٨		١٠٦٨٨	١٢,٥	٩٦٩٩٦	٨,٢	١٧٦٨٤	١٠,٤	٧٧٢٦١	٩,٩	١٩٥١	٩,٢	٩٦٧٧	٩,٨	١٨٤١٤	١١,٢	٨٩٤٧	٨,٥	٢٧٣٦١	١٠,٢
	٢٩	٪	٦٠,٤		٣٩,٦		١٠٠		٧٩,٨		٢٠,٢		٣٥,٤		٦٧,٢		٣٢,٧		١٠٠	
	٣٠	٪					٦٤,٦						١٠٠						١٠٠	
التعليم الثانوي العام	٣١		١٠٨٨١	١٢,٧	٧٩٩٥	٩,٤	١٨٨٧٦	١١,١	١٢٢٢٢	١٥,٦	٢٨٤٤	٢٣,٠	١٧٠٦٦	١٧,٢	٢٣١٠٣	١٤,١	١٢٨٣٦	١٢,١	٣٥٩٤٢	١٢,٣
	٣٢	٪	٥٧,٦		٤٢,٤		١٠٠		٧١,٦		٢٨,٤		٤٧,٥		٦٤,٣		٣٥,٧		١٠٠	
	٣٤	٪					٥٢,٥						١٠٠						١٠٠	
التعليم الثانوي الفني (دبلوم)	٣٥		٢٦٤٧	٣,١	١٩٠٢	٢,٢	٤٥٤٩	٢,٧	٤٧٥٢	٦,١	٢٣١٣	١١	٧٠٦٦	٧,١	٧٤٠٠	٤,٥	٤٢١٥	٤,٠	١١٦١٥	٤,٣
	٣٦	٪	٥٨,٢		٤١,٨		١٠٠		٦٧,٢		٣٢,٧		١٠٠		٦٣,٧		٣٦,٣		١٠٠	
	٣٧	٪					٣٩,٢						٦٠,٨						١٠٠	
مستوى التعليم الجامعي (بكالوريوس + ليسانس + ماجستير + دكتوراه)	٣٨		٢١١٤	٢,٥	١١٦٩	١,٤	٣٢٨٣	١,٩	٥٤٤٩	٧	٢٠١٥	٩,٥	٧٤٦٤	٧,٥	٧٥٦٢	٤,٦	٣١٨٤	٢,٠	١٠٧٤٧	٤,٠
	٣٩	٪	٦٤,٤		٣٥,٦		١٠٠		٧٣,٠		٢٧,٠		٦٩,٥		٧٠,٤		٢٩,٦		١٠٠	
	٤٠	٪					٣٠,٥						١٠٠				٢٥		١٠٠	
غير مبين	٤١		١٩	٠٠	٢٨		٥٧	٠٠	١١	٠٠	١٤	,١	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠		٠٠	٨٢	٠٠
الإجمالي	٤٢		٨٥٥٩١	١٠٠	٨٤٧٣٢	١٠٠	١٧٠٢٢٣	١٠٠	٧٨١٢٩	١٠٠	٢١٠٩٧	١٠٠	٩٩٢٢٦	١٠٠	١٦٣٧٠٢	١٠٠	١٠٥٨٢٩	١٠٠	٢٦٩٥٤٩	١٠٠
	٤٣	٪	٥٠,٢		٤٩,٧		١٠٠		٧٨,٧		٢١,٣		١٠٠		٦٠,٧		٣٩,٣		١٠٠	
	٤٤	٪					٦٣,٢						٢٦,٨						١٠٠	

■ مصدر البيانات ارجع للمراجع والهوامش رقم (٨).

■ جميع الأوزان النسبية (٪) من تقديرات الدراسة الحالية

جدول رقم (٥)

عـدد الطلبـة والطـالبـات المسجلين بـالتعليم العـالي والجامعي للعـام الـدراسي ٨٧/ ١٩٨٨ للسكـان البحـرينيين الأصل(٩).

		المجموع	المجموع	المجموع	الإجمالي الكلي
(أ) جامعة البحرين :					
١ - كلية الآداب والعلوم	العلوم	١٣١	٣٢٦	٤٥٧	
	الأداب	١٤١	٣٩٩	٥٤٠	
	المجموع	٢٧٢	٧٢٥	٩٩٧	٩٩٧
٢- كلية التربية	معلم الفصل	٦٤	٤٣١	٤٩٥	
	دبلوم الدراسات العليا	١٦	٦١	٧٧	
	ماجستير	٤	١٨	٢٢	
	المجموع	٨٤	٥١	٥٩٤	٥٩٤
٣- كلية إدارة الأعمال		٥٨٤	٧١٢	١٢٩٦	١٢٩٦
٤- كلية الهندسة	الإجمالي الكلي	٩١٩	٣٧١	١٢٩٠	١٢٩٠
					٤١٧٧
(ب) جامعة الخليج العربي :					
١ - كلية الطب		٢٦	٤١	٦٧	
٢- كلية العلوم التطبيقية والتربية		١٢	٦	١٨	
		٣٨	٤٧	٨٥	٨٥
(ج) كلية العلوم الصحية :		٧٩	٣٦٧	٤٣١	٤٣١
(د) البعثات والمنح الخارجية					
	بعثـات	٢٨	٣٨	٦٦	
	منـح	٥٣	٣٣	٨٦	
					١٥٢
الإجمالي العام					٤٨٤٥

مصدر البيانات : ارجع للمراجع والهوامش رقم (١٩)

جدول رقم (٦)

تقديرات الأوزان النسبية للبنية الاقتصادية لهيكل سوق العمل لإجمالي السكان. في سنوات التعداد (١٩٥٩، ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٨١) وتقدير حجم القوى العاملة ونسبة الإعالة وتوقعاتها المستقبلية لعام ٢٠٠٠ (١٢).

	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠
إجمالي حجم	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
السكان معدل النمو السنوي (٪)	١٤٣٤٣٥	١٨٢٢٠٣	٢١٦٠٧٨	٣٥٠٧٩٨	٥٠٣٠٢٢	٦٥٣٥٤٤
		٪٤,١	٪٢,٩	٪٤,٩		
القوى العاملة معدل النموي (٪)	٤٥٤٧٩	٥٣٢٧٤	٦٠٣٠١	١٤٦١٣٣	٢٠٩٥٤٥	٢٧٢٢٤٩
		٪٢,٦٧	٪٢,٠٩	٪٩,٢٦		
الوزن النسبي للقوى العاملة (٪)	٪٣٢	٪١٩	٪٢٨	٪٤٢	٪٤٢	٪٤٢
نسبة الإعالة	٪٦٨	٪٨١	٪٧٢	٪٥٨	٪٥٨	٪٥٨

جدول رقم (٧)

التوزيع العددي والنسبي لإجمالي القوى العاملة لدولة البحرين حسب الجنسية والجنس «النوع: ذكور وإناث» لسنوات التعداد (١٩٦٥-١٩٨١) وكذلك إسقاطاتها المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ (١٣).

	البحرينيين			غير البحرينيين			الجملة		
	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
١٩٦٥ العدد	٣٠٢٣٦	٩٩٥	٣١٢٣١	٢١٠١٥	١٠٢٨	٢٢٠٤٣	٥١٢٥١	٢٠٢٣	٥٣٢٧٤
الجنسية (٪)			٪٥٨,٦			٪٤١,٤			٪١٠٠
الجنس (٪)	٩٦,٨	٣,٢	١٠٠	٩٥,٣	٤,٧	١٠٠	٩٦,٢	٣,٨	٪١٠٠
١٩٧١ العدد	٣٦١٠٢	١٨٤٨	٣٧٩٥٠	٢٠٩٥٠	١٤٠١	٢٢٣٥١	٥٧٠٥٢	٣٢٤٩	٦٠٣٠١
الجنسية (٪)			٦٢,٩			٣٧,٠			٪١٠٠
الجنس (٪)	٩٥,١	٤,٩	١٠٠	٩٣,٧	٦,٣	١٠٠	٩٤,٦	٥,٤	٪١٠٠
١٩٨١ العدد	٥٢٤٦٠	١٢١٧٦	٦٤٦٣٦	٧٤٣٤٨	٧١٤٩	٨١٤٩٧	١٢٦٨٠٨	١٩٣٢٥	١٤٦١٣٣
الجنسية (٪)			٤٤,٢			٥٥,٨			٪١٠٠
الجنس (٪)	٨١,٢	١٨,٨	١٠٠	٩١,٢	٨,٨	١٠٠	٨٦,٨	١٣,٢	٪١٠٠
١٩٩٠ العدد	٦٥٧٥٩	٢٦٨٨٠	٩٢٦١٩	١٠٦٢٨٦	١٠٦٤٠	١١٦٩٢٦	١٧٩٩٩٩	٢٩٥٤٦	٢٠٩٥٤٥
الجنسية (٪)			٤٤,٢			٥٥,٨			
الجنس (٪)	٧١	٢٩		٩٠,٩	٩,١	١٠٠	٨٥,٩	١٤,١	١٠٠
٢٠٠٠ العدد	٧٤٦٠٧	٤٧٢٧	١٢٠٣٣٤	١٣٣٩٨٩	١٧٩٢٦	١٥١٩١٥	٢١٢٣٥٤	٥٩٨٩٥	٢٧٢٢٤٩
الجنسية (٪)			٤٤٢,٢			٥٥,٨			١٠٠
الجنس (٪)	٦٢	٣٨	١٠٠	٨٨,٢	١١,٨	١٠٠	٧٨	٢٢	١٠٠

جدول (٩)

تقدير الأوزان النسبية (٪) لهيكل سوق العمالة لقوة العمل بدولة البحرين طبقاً:
(أ) للمستويات التعليمية، (ب) للحالة العملية، (ج) للجنسية بحرينيين وغير بحرينيين، ١٥ سنة فأكثر، مع تقدير حجم البطالة.

مستويات التعليم	رقم الصف	قوة العمل البحرينية						قوة العمل غير البحرينية						قوة العمل غير البحرينية					
		عاملون		عاطلون		قوة العمل		عاملون		عاطلون		قوة العمل		عاملون		عاطلون		قوة العمل	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)
أمي	(١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢)	١٤١٥٩ ٪٨٦	٢٥ ٤٥	٢٢٥١ ٪١٤	٣١,٥ ٩٥,٥	١٦٥١٠ ٪١٠٠	٢٥,٥	١٧٢١٠ ٪٩٩	٢١,٣ ٥٥	١١٠ ٪١	١٤ ٥	١٧٣٢٠ ٪١٠٠	٢١,٣	٣١٣٦٩ ٪٩٣	٢٤,٤ ١٠٠	٢٤٦١ ٪٧	٢٠ ١٠٠	٢٣٨٣٠ ٪١٠٠	٢٢,١
يقرأ ويكتب	(٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦)	١٠٦٢٦ ٪٨٨	١٨,٦ ٣٣	١٥١٠ ٪١٢	٢٠,٢ ٩٢	١٢١٢٦ ٪١٠٠	١٨,٨	٢١٥٩٠ ٩٩,٤	٢٦,٧ ٦٧	٣٩ ٪٠,٦	١٧,٨ ٨	٢١٧٢٩ ١٠٠	٢٦,٧	٣٢٢١٦ ٪٩٥	٢٣,٤ ١٠٠	١٦٤٩ ٪٥	٢٠ ١٠٠	٢٣٨٦٥ ٪١٠٠	٢٣,٢
مستوى التعليم الابتدائي	(٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠)	٧٤٢٨ ٪٨٥	١٣ ٤٥	١٠٩٣ ٪١٥	١٤,٧ ٩٢	٧٥٢١ ٪١٠٠	١١,٦	٨٩٦٦ ٪٩٩	١١,١ ٥٥	٩٧ ٪١	١٢,٤ ٨	٩٠٦٣ ٪١٠٠	١١,١	١٦٢٩٤ ٪٩٣,٣ ١٠٠	١١,٩	١١٩٠ ٪٦,٧	١٤,٤	١٧٥٧٤ ٪١٠٠	١٢
مستوى التعليم الإعدادي	(٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤)	٦٤١١ ٪٨٩	١١,٢ ٤٦	١٦١ ٪١١	١٠,٢	٧١٧٢ ٪١٠٠	١١,١ ٤٨,٥	٧٥٤٦ ٩٩,١	٩,٣ ٥٤	٦٨ ٪٠,٩	٨,٧ ٨	٧٦١٤ ٪١٠٠	٩,٢ ٥١,٥	١٣٩٥٧ ٪٩٤,٤	١٠,١ ١٠٠	٨٢٩ ٪٥,٦	١٠ ١٠٠	١٤٧٨٦ ٪١٠٠	١٠,١ ١٠٠
مستوى التعليم الثانوي العام	(٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨)	١١٧١٠ ٪٨٩	٢٠ ٤٧	١٤٨٨ ٪١١	٩٢ ٢٠	١٣١٩٨ ٪١٠٠	٢٠,٤ ٤٩	١٢٢٢٦ ٩٨,١	١٦,٥ ٥٣	٢٥٣ ٪١,٩	٣٢,٧ ١٥	١٣٥٧٩ ٪١٠٠	١٦,٧ ٥٨,٥	٢٥٠٢٦ ٪٩٣,٥	١٨ ١٠٠	١٧٤١ ٪٦,٥	٢١ ١٠٠	٢٦٧٧٧ ٪١٠٠	١٨,٢ ١٠٠
مستوى التعليم الثانوي الفني	(٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢)	٤٠١٥ ٪٩٧	٧ ٤١	١٠٧ ٪٣	٨٥ ١,٤	٤١٢٢ ٪١٠٠	٦,٤ ٤١,٥	٥٧٥٢ ٪٩٨,٨	٧,١ ٥٩	٦٦ ٪١,١	٨,٤ ٣٨	٥٨١٩ ٪١٠٠	٧,١ ٥٨,٥	٩٧٦٨ ٪٩٨,٢	٧ ١٠٠	١٧٣ ٪١,٧	٢ ١٠٠	٩٩٤١ ٪١٠٠	٦,٨ ١٠٠
مستوى التعليم الجامعي	(٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦)	٢٨٢٣ ٪٩٥	٥ ٣١	١٣٩ ٪٥	٦٢	٢٩٦٢ ٪١٠٠	٤,٥ ٢٢	٦٢٠٩ ٪٩٩,٢	٧,٨ ٦٩	٥٠ ٪٠,٨	٨,٤ ٢٦	٦٣٥٩ ٪١٠٠	٧,٨ ٦٨	٩١٣٢ ٪٩٨	٦,٦ ١٠٠	١٨٩ ٪٢	٢,٢ ١٠٠	٩٣٢١ ٪١٠٠	٦,٣ ١٠٠
الإجمالي	(٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠)	٥٧١٧٨ ٪٨٨,٥	١٠٠ ٨٨	٧٤٥٨ ٪١١,٥	٧٤	٦٤٦٣٦	١٠٠	٨٠٧١٤ ٪٩٩,٠	١٠٠ ١٢	٧٨٣ ٪١	١٠٠ ١٠	٨١٤٩٧ ٪١٠٠	١٠٠	١٣٧٨٩٢ ٩٤,٤	١٠٠ ١٠٠	٨٢٤١ ٥,٦	١٠٠ ١٠٠	١٤٦١٣٣ ٪١٠٠	١٠٠ ١٠٠

■ المصدر: جميع الأوزان النسبية (٪) في هذا الجدول من تقديرات الدراسية الحالية، إما الأعداد المطلقة لقوة العمل ١٥ سنة فأكثر مشتقة من الجهاز المركزي للإحصاء بدولة البحرين المجموعة الإحصائية ١٩٨٥م، طبقاً لآخر تعداد إحصائي لعام ١٩٨١م.

جدول (١٠)

تقدير الأوزان النسبية (٪) للبنية الاقتصادية لهيكل سوق العمالة لإجمالي قوة العمل بدولة البحرين طبقاً:
(أ) للمستويات التعليمية، (ب) للحالة العملية، (ج) للجنس ذكور، إناث ١٥ سنة فأكثر، مع تقدير حجم البطالة وطبقاً لآخر بيانات متاحة.

مستويات التعليم	رقم الصنف	إجمالي قوة العمل بدولة البحرين على أساس من الناحية العملية والجنس								إجمالي قوة العمل على أساس من الجنس «عاملون + عاطلون»				إجمالي قوة العمل لدولة البحرين	
		عـــامـلـــون					عـــاطـلـــون								
		ذكـــور		إنـــاث		جملة العاملين	ذكـــور		إنـــاث		جملة العاملين	ذكـــور		إنـــاث			
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)
أمي	١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢	٢٩٨٣٢ ٪٩٥	٢٤,٢ ٩٧	١٥٢٧ ٪٥	١٠,٤ ٥٠	٣١٣٦٩ ٪١٠٠	٢٤,٧ ٩٣	٨٧٦ ٪٢٥	٢٤,٤ ٣	١٥٨٥ ٪٦٥	٣٤ ٥٠	٢٤٦١ ٪١٠٠	٣٠ ٧	٣٠٧٠٨ ٪٣٥,٥	٢٤,١ ١٠٠	٢١٢٢ ٪٦٤,٥	١٦,٢ ١٠٠	٣٣٨٣٠ ٪١٠٠	٢٣,١ ١٠٠
يقرأ ويكتب	٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦	٢٠٢٧٥ ٪٩٤	٢٥ ٩٧	١٨٤١ ٪٦	١٢,٥ ٦٩	٣٢٢١٦ ٪١٠٠	٢٣,٤ ٩٥	٨٢٩ ٪٥٠,٢	٢٣,١ ٣	٨٢٠ ٪٤٩,٨	١٨ ٣١	١٦٤٩ ٪١٠٠	٢٠ ٥	٣١٢٠٤ ٪٥٠,٢	٢٥ ١٠٠	٢٦٦١ ٪٤٩,٨	١٣,٨ ١٠٠	٣٣٨٦٥ ٪١٠٠	٢٣,٢ ١٠٠
مستوى التعليم الابتدائي	٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠	١٥٥٦٢ ٪٩٥	١٣ ٩٦	٨٣٢ ٪٥٠	٦ ٦٠,٤	١٦٣٩٤ ٪١٠٠	١١,٩ ٩٥	٦٤٤ ٪٥٤,١	١٨ ٤	٥٤٦ ٪٤٥,٩	١٢ ٣٩,٦	١١٩٠ ٪١٠٠	١٤,٤ ٧	١٦٢٠٦ ٪٩٢,٢	١٣ ١٠٠	١٢٧٨ ٪٧,٨	٧	١٧٥٨٤ ٪١٠٠	١٢ ١٠٠
مستوى التعليم الإعدادي	٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤	١٢٨٣٢ ٪٩٢	١٠,٤	١١٢٥ ٪٨	٨	١٣٩٥٧ ٪١٠٠	١٠,١ ٩٤,٤	٤٢٨ ٪٥٢,٨	١٢	٣٩١ ٪٤٧,٢	٨	٨٢٩ ٪١٠٠	١٠ ٥,٦	١٣٢٧٠ ٪٩٠	١٠	١٥١٦ ٪١٠	٧,٨	١٤٧٨٦ ١٠٠	١٠,١ ١٠٠
مستوى التعليم الثانوي العام	٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨	٢٠١٦٣ ٪٨٠,٥	١٦,٤ ٩٧	٤٨٧٣ ٪٩,٥	٢٣ ٨١	٢٥٠٣٦ ٪١٠٠	١٨ ٩٣,٥	٦٢٦ ٪٣٦	١٧ ٣	١١١٥ ٪٦٤	٢٤ ١٩	١٧٤١ ٪١٠٠	٢١ ٦,٥	٢٠٧٨٩ ٪٧٧,٦	١٦ ١٠٠	٥٩٨٨ ٪٢٢,٤	٣١ ١٠٠	٢٦٧٧٧ ٪١٠٠	١٨,٢ ١٠٠
مستوى التعليم الثانوي الفني	٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢	٧١١٦ ٪٧٢,٩	٥,٨ ٩٩	٢٦٥٢ ٪٢٧,١	١٨ ٩٧	٩٧٦٨ ٪١٠٠	٧ ٩٨,٢	٩١ ٪٥٣	٢,٥ ١	٨٢ ٤٧	٢ ٣	١٧٣ ٪١٠٠	٢ ١,٧	٧٢٠٧ ٪٧٢,٥	٥,٧ ١٠٠	٢٧٣٤ ٪٢٧,٥	١٤,١ ١٠٠	٩٩٤١ ٪١٠٠	٦,٨ ١٠٠
مستوى التعليم الجامعي	٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦	٧٢٢٧ ٪٨٠,٢	٥,٩ ٩٩	١٨٠٥ ٪١٩,٨	١٢ ٩٤,٥	٩١٣٢ ٪١٠٠	٦,٦ ٩٨	٨٠ ٪٤٣	٢,٢ ١	١٠٩ ٪٥٧	٢ ٥,٥	١٨٩ ٪١٠٠	٢,٢ ٢	٧٤٠٧ ٪٧٩,٥	٦ ١٠٠	١٩١٤ ٪٢٠,٥	١٠	٩٣٢١ ٪١٠٠	٦,٢ ١٠٠
الإجمالي	٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠	١٢٣٢٢١ ٪٨٩,٤	١٠٠,٧ ٩٧,١	١٤٦٧١ ٪١٠,٦	٩٩,٦ ٧٦	١٣٧٨٩٢ ٪١٠٠	١٠١ ٩٤,٤	٢٥٨٧	١٠٠ ٢,٨	٤٦٥٤	١٠٠ ٢٤	٨٢٤١	١٠٠	١٢٦٨٠٨	١٠٠ ٥,٦ ١٠٠	١٩٣٢٥	٩٩,٩ ١٠٠	١٤٦١٢٢	١٠٠ ١٠٠

■ المصدر: جميع الأوزان النسبية (من تقديرات الدراسية الحالية. الأعداد المطلقة لقوة العمل «١٥ سنة» فأكثر مشتقة من الجهاز المركزي للإحصاء بدولة البحرين.
المجموعة الإحصائية ١٩٨٥، لآخر تعداد سكاني لعام ١٩٨١م.

جدول (١١)

الوزن النسبي : (٪) للبنية الاقتصادية لهيكل سوق العمل لإجمالي قوة العمل البحرينية الأصل، طبقاً :
(أ) للمستويات التعليمية، (ب) للحالة العلمية، (ج) للجنس «ذكور، إناث» ١٥ سنة فأكثر، مع تقدير حجم البطالة

مستويات التعليم	رقم الصف	قوة العمل ١٥ سنة فأكثر للبحرينيين الجنسية (الأصل)															
		عـــامـلـــون						عـــاطـــلـــون						إجمالي قوة العمل «عاملون + عاطلون» البحرينيين			
		ذكـــور		إنـــاث		جملة العاملين		ذكـــور		إنـــاث		جملة العاملين		ذكـــور		إنـــاث		جملة العاملين	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)
أمي	٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣	١٣٥٢٨ ٪٩٦	٩٤,٤	٦٣١ ٪٤	٢٩	١٤١٥٩ ٪١٠٠	٢٥ ٨٦	٨٠٠ ٪٣٤,١	٥,٦	١٥٥١ ٪٦٥,٩	٢٦,٠ ٧١	٢٢٥١ ٪١٠٠	٣١,٥ ١٤	١٤٣٢٨ ٪٨٧	١٠٠	٢١٨٢ ٪١٣	١٠٠	١٦٥١٠ ٪١٠٠	٢٥,٥ ١٠٠
يقرأ ويكتب	٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧	١٠٢٢٩ ٪٩٧,٢	٩٢,٢	٢٨٧ ٪٢,٧	٢٧	١٠٦٢٦ ١٠٠	١٨,٦ ٨٨	٧٣٦ ٪٤٩	٦,٦	٧٧٤ ٪٥١	١٨ ٧٢	١٥١٠ ٪١٠٠	٢٠,٢ ١٢	١١٠٧٥ ٪٩١	١٠٠	١٠٦١ ٪٨,٧	١٠٠	١٢١٣٦ ٪١٠٠	١٨,٨ ١٠٠
مستوى التعليم الابتدائي	٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١	٦٩٩ ٪٩٤,١	٩٢,٣	٤٣٨ ٪٥,٩	٤٦,٥	٧٤٢٨ ٪١٠٠	١٢ ٨٥	٥٨٩ ٪٥٤	٧,٧	٥٠٤ ٪٤٦	١١,٧ ٥٣,٥	١٠٩٣ ٪١٠٠	١٤,٧ ١٥	٧٥٧٩ ٪٨٩		٩٤٢ ٪١١		٨٥٢١ ٪١٠٠	١٣,٢ ١٠٠ ١٠٠
مستوى التعليم الإعدادي	٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥	٥٧١٩ ٪٨٩,٢	٩٢,٣	٦٩٢ ٪١٠,٨	٦٦,٢	٦٤١١ ٪١٠٠	١١,٢ ٨٩	٤٠٨ ٪٥٤	٦,٧	٣٥٣ ٪٤٦	٢٣,٠ ٢٣,٨	٧٦١ ٪١٠٠	١٠,٢ ١١	٦١٢٧ ٪٨٥	١٠٠	١٠٤٥ ٪١٥	١٠٠	٧١٧٢ ٪١٠٠	١١,١ ١٠٠
مستوى التعليم الثانوي العام	٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩	٨٣٦٦ ٪٧١,٤	٩٤,٣	٢٣٤٤ ٪٢٨,٦	٧٧,٢	١١٧١٠ ٪١٠٠	٢٠ ٨٩	٥٠٥ ٪٣٤	٥,٧	٩٨٣ ٪٦٦	١,٠ ٢٢,٧	١٤٨٨ ٪١٠٠	٢٠ ١١	٨٨٧١ ٪٦٧	١٠٠	٤٣٢٧ ٪٢٣	١٠٠	١٣١٩٨ ٪١٠٠	٢٠,٤ ١٠٠
مستوى التعليم الثانوي الفني	٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣	٢٤٣٩ ٪٦٠,٧	٩٧,٦	١٥٧٦ ٪٢٩,٢	٩٧	٤٠١٥ ٪١٠٠	٧ ٩٧	٥٨ ٪٥٤,٢	٢,٣	٤٩ ٪٤٥,٧	١,٩ ٣	١٠٧ ٪١٠٠	١,٤ ٢	٢٤٩٧ ٪٦١	١٠٠	١٦٢٥ ٪٣٩	١٠٠	٤١٢٢ ٪١٠٠	٦,٤ ١٠٠
مستوى التعليم الجامعي	٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧	١٩١٨ ٪٦٧,٩	٩٧,١	٩٠٥ ٪٣٢,١	٩١,٧	٢٨٢٣ ٪١٠٠	٥ ٩٥	٥٧ ٪٤١	٣,٩	٨٢ ٪٥٩	١٠٠ ٨,٣	١٣٩ ٪١٠٠	١,٨ ٥	١٨٧٥ ٪٦٧	١٠٠	٩٨٧ ٪٣٣	١٠٠	٢٩٦٢ ٪١٠٠	٤,٥ ١٠٠
الإجمالي	٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١	٤٩٣٠٤ ٪٨٦,٢	٩٤	٧٨٧٤ ٪١٣,٨	٦٤,٧	٥٧١٧٨ ٪١٠٠	٩٩,٨ ٨٨,٥	٣١٥٦ ٤٢,٣	٦	٤٣٠٢ ٪٥٧,٧	١٠٠ ٣٥,٣	٧٤٥٨ ٪١٠٠	٩٩,٨ ١١,٥	٥٢٤٦٠ ٨١	١٠٠	١٢١٧٦ ٪١٩	١٠٠	٦٤٦٢٦ ٪١٠٠	١٠٠ ١٠٠

■ المصدر : جميع الأوزان النسبية (٪) في هذا الجدول من تقديرات الدراسية الحالية، أو الأعداد المطلقة لقوة العمل «١٥ سنة» فأكثر مشتقة من الجهاز المركزي للإحصاء بدولة البحرين.
المجموعة الأ لآخر تعداد إحصائي لعام ١٩٨٥م.

جدول رقم (١٢)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين (١٩٨١-١٩٨٧) بالأسعار الجارية بالمليون دينار بحريني ومعدلات التغير.

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٧-٨١
الناتج المحلي الإجمالي	١٣٥٩,٠	١٤٢٠,٢	١٤٤٧,٤	١٤٦٦,٤	١٣٦٣,٦	١١٨٨,٧	١١٣٨,٢	
معدل النمو والتغير	+ ١,٩٢٪			- ٦,١٤٪				-٢,٥٪

■■ المصدر: انظر المراجع والهوامش رقم (١٧).

جدول رقم (١٣)

قيمة النفط المصدر بالمليون دولار أمريكي ٧٨/ ١٩٨٨م.

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
قيمة النفط	١٢٤٢,٩	١٦٧٧,٨	٢٦٣١,٥	٣٣٠٤,٩	٢٥٨٧,٧	٢١٠٦,٩	٢٢٥٧,٢	١٩٧١,٦	١٦٢٩,٩	١٦٧٦,٩	١٥٠٦,٧
معدل والتغير	+ ٢٧,٧٪					-٩,٣٥٪					

■■ المصدر: انظر المراجع والهوامش رقم (١٨).